مرصد العالم العربي للديمقراطية والانتخابات
Arab World Democracy & Electoral Monitor
(Al-Marsad)

دراسة بحثية
أسباب ومُبررات تغيُّب هيئات محلية عن العملية الانتخابية

مرصد العالم العربي للديمقراطية والانتخابات
Arab World Democracy & Electoral Monitor
(Al-Marsad)

دراسة بحثية
أسباب ومُبررات تغيّب هيئات محلية عن العملية الانتخابية

إصدار
مرصد العالم العربي للديمقراطية والانتخابات
فلسطين - رام الله

مشروع الهيئات المحلية المغيبة عن العملية الانتخابية

نفذه مرصد العالم العربي للديمقراطية والانتخابات بالشراكة مع لجنة الانتخابات المركزية وبتمويل من الاتحاد الأوروبي.

15/09/2024 - 31/12/2024

الفهرس 3
ملخص الدراسة 5
مقدمة عامة 8
الدورات الانتخابية 9
أهمية الدراسة وأهدافها 12
أسئلة الدراسة 13
المنهجية 13
عرض وتحليل النتائج 15
التوصيات 40
ملحق رقم ١ 43

ملخص الدراسة

بناءً على المقابلات المعمقة التي شملت 108 مسؤولين، بما في ذلك مدراء وزارة الحكم المحلي في ست محافظات، منسقي مكاتب لجنة الانتخابات المركزية، وممثلي الأحزاب السياسية على مستوى المحافظة والمواقع المستهدفة في الدراسة، بالإضافة إلى النشطاء المجتمعيين في المحافظة والمواقع، ورؤساء وأعضاء الهيئات المحلية.

ومن خلال تلخيص تحليل الإجابات التي تم تقديمها في المقابلات المعمقة أو في المجموعات البؤرية الثلاث التي تم تنظيمها في الخليل ونابلس ورام الله، توصلنا إلى النتائج التالية:

الهيئات التي لم تتقدم بها أي قائمة.

1. بخصوص استحداث الهيئات المحلية، يجب أن يتم ذلك بناءً على دراسة متأنية وليس فقط على الحاجة، لأن بعض المجالس المستحدثة استطاعت أن تحدث الفارق وتحقق الأهداف المرجوة من وجودها، سواءً في مواجهة تغول الاستيطان أو تقديم الخدمات للمواطنين، في حين فشلت مجالس أخرى في ذلك. لذا يجب وضع معايير تكون هي الأساس للتعامل مع المتطلبات التي ترفع لوزارة الحكم المحلي.

2. تبين أن بعض المجالس، خصوصاً الصغيرة، يرون أن تقديم قائمة يتطلب رسوم ترشح وتأمين وبراءة ذمة، لذا يفضلون الحصول على التعيين من قبل وزارة الحكم المحلي بدلاً من الترشح.

3. النظرة السلبية من المواطنين تجاه الهيئات المحلية في هذه المواقع، بينما في المجالس الأكبر يكون الدور الأساسي للعائلات في تقرير كيفية التعامل مع المجالس.

4. السبب الرئيسي هو أن بعض الأعضاء ورئيس المجلس يكونون على كادر الأجهزة الأمنية، وحسب قانون الانتخابات يجب أن يتقدموا باستقالاتهم من الأجهزة إذا قرروا الترشح، لذا يعتمدون على لجان تسيير الأعمال. والسؤال الأساسي هنا: هل تعتمد وزارة الحكم المحلي في تعيينها للجان تسيير الأعمال على الشروط الواردة في من يترشح للانتخابات المحلية أم لها معايير أخرى؟

5. يشكل النظام الانتخابي المتمثل بالنظام النسبي معضلة لمن يرغب بالترشح في هذه المواقع. كان هناك إجماع تقريباً على أن النظام المناسب لهذه المواقع هو النظام الفردي (نظام الأغلبية البسيطة) .

6. اللاعب الرئيسي في هذه المواقع هي العائلات، التي تفوقت أو همشت الأحزاب السياسية، وهي التي تقرر في الشأن الداخلي وما هو الجديد. إذ أصبح لدينا في هذه القرى ما يسمى بالشخصية صاحبة النفوذ، التي لديها علاقات وطنية ومع جهات رسمية وتستطيع تحقيق ما تريده من خلال هذه العلاقات.

·الهيئات التي تكررت فيها قوائم التزكية.

1. مسألة التزكية تشكل حالة انقسام بين الأطراف المختلفة. بينما يرى نسبة عالية من مدراء الحكم المحلي في المحافظات أن التزكية أمر جيد ويحفظ السلم الأهلي ويؤدي إلى مجالس منسجمة، يرى آخرون، ومن ضمنهم مدراء الحكم المحلي، أن التزكية هي مصادرة لحق المواطنين في المشاركة في انتخاب من يمثلهم في المجالس المحلية. تؤيد هذه المقولة الأغلبية من النشطاء المجتمعيين وممثلي الأحزاب السياسية.

2. يتضح أن الاستقرار في المجالس التي تحسم بالتزكية أكثر من تلك التي تأتي بالانتخاب، حيث تكون نسبة الاستقالات أعلى في المجالس المنتخبة مقارنة بالمجالس المعتمدة بالتزكية. وهناك تقدير لدى مدراء الحكم المحلي وبعض الأحزاب السياسية أن الالتزام بين الأعضاء في قوائم التزكية أكثر منه في المجالس المنتخبة، رغم التعارض بينهم وبين من يرى أن المسألة نسبية ولا يمكن الجزم، خصوصاً أن مجالس التزكية لا تقدم برنامجاً انتخابياً للحكم عليها.

3. المبادر إلى فتح حوار حول تشكيل قائمة توافقية هي بالأساس العائلات، وهي التي تقود الحوارات سواء داخلها أو بينها، رغم أن البعض قال إن هناك تزاوج بين الأحزاب السياسية والعائلات في تشكيل القائمة.

4. قال أعضاء الهيئات المحلية وناشطون مجتمعيون إن الالتزام بقائمة واحدة جاء نتيجة ضغوط تمارسها العائلات على من يرغب في الترشح، وكذلك يمكن للتنظيمات ممارسة هذه الضغوط. وفي حال فشل الطرفين، يتدخل عناصر أمن لحسم القائمة التوافقية وعدم تقديم قوائم أخرى.

5. معظم المواقع المستهدفة بالدراسة شهدت محاولات تشكيل قوائم أخرى خلال العملية الانتخابية الأخيرة، ولكن نتيجة الضغوطات لم تصل لمرحلة المنافسة. كما أبدى منسقو لجنة الانتخابات المركزية أنه ما لم يصلهم شيء، تبقى هذه المبادرات داخلية ولم تصل إلى الانخراط حسب القانون في العملية الانتخابية.

6. الأحزاب السياسية والتزكية خلال المقابلات ظهرت حالة غير مفهومة. بينما كان هناك انقسام بين الأحزاب السياسية التي حرص المرصد على أن يشمل معظمها خلال المقابلات المعمقة، فبينما اعتبر بعضهم الظاهرة غير صحية ويجب الذهاب للانتخابات، نجد أنه عندما حللنا الاستمارات كان جزءاً من تركيبة قوائم التوافق في هذه المواقع. وهنا يُطرح السؤال: هل يتم اتخاذ قرار المشاركة في قوائم التزكية من قبل الحزب السياسي في المواقع أم يتخذ القرار بشكل مركزي؟

7. السلم الأهلي معظم الأطراف المبحوثة التي شاركت في المقابلات المعمقة وفي

اللقاءات البؤرية عزت دعمها للقوائم التوافقية (التزكية) إلى الحفاظ على السلم الأهلي. وعند سؤالهم عن تقييمهم للعلاقات الداخلية سواء بين العائلات أو بين التنظيمات، قالوا بأنها جيدة جداً إلى ممتازة، وأن الخلافات إن وجدت هي داخل العائلة الواحدة، وهذا ينسف عملياً السبب الحقيقي الذي ذهبوا إليه عند دعمهم لقوائم التزكية.

8. بخصوص النظام الانتخابي وأثره على استمرار التزكية، يتضح أن الغالبية العظمى من المبحوثين اعتبروا أن النظام الانتخابي النسبي ملائم للبلديات الكبيرة وغير ملائم للمجالس الصغيرة، وأن تشكيل القائمة يأخذ جهداً ويتأثر بالضغوط الاجتماعية التي يتعرضون لها خلال العمل على تشكيل القوائم. ويفضل معظم المبحوثين أن النظام الأفضل لهذه المواقع هو نظام الأغلبية البسيطة (الفردي) حسب تعبيرهم، لأنه يتيح لكل المجموعات بما فيها النُخب المشاركة بفاعلية في الانتخابات.

مقدمة عامة:

بدأت السلطة الوطنية الفلسطينية بالتعامل مع قطاع الحكم المحلي قبل وضع خطة عامة للتنظيم الإداري في فلسطين، وتم اعتماد القوانين الأردنية والمصرية التي كانت سائدة قبل الاحتلال الإسرائيلي للضفة الغربية وقطاع غزة عام 1967، ومنها القانون الأردني رقم 29 لسنة 1955. انعكس هذا الأمر في العدد الكبير من المجالس المحلية التي استُحدثت واعتُمدت من قبل وزارة الحكم المحلي، دون النظر إلى المسؤوليات التي يجب على كل هيئة محلية أن تتحملها، والحاجات المجتمعية للخدمات بعد أن أهملها الاحتلال الإسرائيلي منذ سنة 1967 وحتى تأسيس قطاع الحكم المحلي بشكل شامل. لم تشمل الدراسة الإمكانيات المالية والإدارية والخدماتية التي تحتاجها الهيئات المحلية لاستمرارها، وخصوصاً في ظل غياب قانون ناظم لهذه الهيئات حتى أقر المجلس التشريعي الأول قانون رقم 1 لسنة 1997 (قانون الهيئات المحلية) وقانون رقم 5 لسنة 1996 (قانون انتخاب الهيئات المحلية).

مرحلة التعيين:

مع تأسيس السلطة الوطنية الفلسطينية واعتماد الهيئات المحلية، وعدم وجود قانون انتخابات، لجأت وزارة الحكم المحلي إلى اعتماد التعيين في الهيئات المحلية. استمرت هذه السياسة من عام 1994 وحتى عام 2004. بعض المجالس التي كانت ضمن المرحلة الخامسة من الانتخابات المحلية في دورتها الأولى بقيت حتى عام .2012

التوسع في الهيئات المحلية:

ارتفع عدد المجالس المحلية منذ قيام السلطة الوطنية الفلسطينية، حيث تسلمت السلطة 139 مجلساً محلياً عند تأسيسها وارتفع العدد إلى 443 هيئة محلية في سنة 2021. هذا الارتفاع في العدد، ولتفاوت القدرات بين الهيئات، أدى إلى أن بعض الهيئات استطاعت إحداث تغيير إيجابي في الخدمات في مواقعها، بينما لم تستطع أخرى، بسبب محدودية قدراتها وإمكانياتها، أن تفي بالوعود التي قطعتها على نفسها. خصوصاً أن القانون حدد 27 مسؤولية للهيئات المحلية ولم يراع الفروقات بينها، وزادت القوائم الانتخابية خلال العمليات الانتخابية من الأزمة بالوعود التي تطلقها في سبيل تحقيق الفوز بالانتخابات.

تصنيف الهيئات المحلية:

تم اعتماد تصنيف الهيئات المحلية بقرار من مجلس الوزراء: «لغايات تطبيق أحكام هذا النظام، تصنف الهيئات المحلية ويحدد عدد أعضاء مجالسها على النحو الآتي:تصنيف الهيئة المحلية وعدد أعضاء المجلس: بلدية (أ): خمسة عشر عضواً، بلدية (ب): ثلاثة عشر عضواً، بلدية (ج): أحد عشر عضواً، المجالس القروية: تسعة أعضاء. («قرار مجلس الوزراء رقم (4) لسنة 2016م بنظام تحديد عدد أعضاء مجالس الهيئات المحلية).

الدورات الانتخابية:

الدورة الأولى للانتخابات المحلية: عقدت الدورة الأولى للانتخابات المحلية للهيئات المحلية سنة 2004على مراحل، حيث عقدت أربع مراحل منها في سنة 2004وثلاث مراحل في سنة 2005.ولم تجرِ المرحلة الخامسة التي كان من المفترض أن تعقد بعد الانتخابات التشريعية سنة 2006. كانت هذه الانتخابات الأولى في عهد السلطة الوطنية الفلسطينية وبعد 10سنوات من مرحلة التأسيس التي تبنت فيها الوزارة سياسة التعيين .فعلى الرغم من أن المجلس التشريعي أقر قانون الانتخابات المحلية في عام 1996، إلا أن الانتخابات لم تعقد سوى في العام 2004على مراحل، جرى منها أربع مراحل وبقيت 62هيئة محلية دون انتخابات) .الانتخابات المحلية في فلسطين، مرصد العالم العربي للديمقراطية والانتخابات 2010، ص (26). جرت الانتخابات المحلية على نظامين :الأول هو نظام الأغلبية البسيطة في المرحلتين الأولى في 23/12/2004 والثانية في 5/5/2005، بينما جرت المرحلة الثالثة في 29/9/2005 والرابعة في 15/12/2005على نظام التمثيل النسبي الكامل. شهدت الانتخابات المحلية مشاركة كافة القوى السياسية بما فيها حماس) . الانتخابات المحلية في فلسطين، مرصد العالم العربي للديمقراطية والانتخابات 2010، ص (26).

الإشراف على الانتخابات ودور الحكومة المركزية: أشرفت على الدورة الأولى للانتخابات المحلية الهيئة العليا للانتخابات المحلية التي تشكلت برئاسة وزير الحكم المحلي وممثلين عن الفصائل الفلسطينية المختلفة وبعض الكفاءات .شهدت الانتخابات الكثير من الفوضى وعدم الالتزام بالقانون) تقرير غير منشور للجنة الأهلية للرقابة على الانتخابات، ص (3).

الانتخابات التشريعية الثانية وحالة الانقسام وأثرها على الهيئات المحلية: نظمت الانتخابات التشريعية في شهر كانون الثاني من سنة 2006، وحققت فيها حركة حماس الفوز بغالبية مقاعد المجلس التشريعي، وما تلاه من الانقسام بعد استيلاء حركة حماس على قطاع غزة في سنة2007. هذا السبب أولاً ألغى عملياً المرحلة الخامسة من الانتخابات المحلية في دورتها الأولى وترك الانقسام أثراً مباشراً على الانتخابات المحلية حيث لم تجرِ الانتخابات في قطاع غزة منذ المجالس التي كانت ضمن المراحل الأربعة من الانتخابات المحلية الأولى. استبدلت حركة حماس المجالس في قطاع غزة بتعيين أعضاء من لون سياسي واحد ولم تعقد الانتخابات فيها حتى اللحظة. أسس الانقسام إلى وزارتي حكم محلي بشكل فعلي، فالمجالس في الضفة الغربية تتبع وزارة الحكم المحلي في الضفة، في حين تتبع المجالس في قطاع غزة وزارة الحكم المحلي لغزة .في الضفة، قاطعت حماس الدورات الانتخابية الثانية والثالثة وشاركت في الرابعة، وبعد الانقسام تم حل مجالس في الضفة على خلفية الانتماء السياسي.

الانتخابات المؤجلة2010:

اتخذ مجلس الوزراء قراراً بعقد الانتخابات المحلية في 8/10/2010، وأبلغت برفض حركة حماس لقرار الانتخابات. مما حدا بمجلس الوزراء بالإعلان عن الانتخابات في الضفة الغربية فقط. لكن هذه الانتخابات أُجلت في اللحظة الأخيرة لأسباب مختلفة منها عدم تشكيل قوائم في الوقت المحدد. وفعلاً صدر قرار التأجيل ومن ثم توجهت قوائم ومؤسسات أهلية

إلى القضاء الذي أصدر قراره بالطلب من الحكومة التراجع عن قرار التأجيل. وفقط في سنة 2012، أصدر مجلس الوزراء قراراً بتحديد موعد للانتخابات المحلية.

الانتخابات المحلية2012:

أصدر مجلس الوزراء قراراً بتحديد موعد للانتخابات المحلية في سنة 2012، في 20/10/2012، لكل الهيئات المحلية في الضفة الغربية. عقدت الانتخابات في موعدها المحدد، وكانت هذه المرة الأولى التي اتضح فيها أثر الانقسام بحيث بقيت مجالس قطاع غزة بدون انتخابات ومعينة تعيين في حين مجالس الضفة تجدد شرعيتها عبر الانتخابات .في المقابل، تأثرت الانتخابات في الضفة بسبب الانقسام على مستويين:

1. ارتفاع نسبة التزكية في الانتخابات (المجالس التي تقدمت فيها قائمة واحدة إلى لجنة الانتخابات المركزية واعتُمدت). شهدت الانتخابات المحلية الثانية زيادة ملحوظة في عدد الهيئات المحلية التي ترشحت فيها قائمة واحدة فقط أو ما يسمى بالتوافق على قائمة موحدة، وبالتالي فوزها بالتزكية. انطبق ذلك على 215من أصل 354هيئة محلية بالضفة الغربية أي حوالي 61% من الهيئات المحلية (تقرير الانتخابات المحلية 2012، ص 8، لجنة الانتخابات المركزية).

2. تراجع نسب المشاركة في الانتخابات مقارنة بالدورة الأولى للانتخابات المحلية 2004-2005، حيث وصلت في الدورة الثانية إلى نسبة 53.8%، بينما وصلت في الدورة الأولى 2004-2005 إلى .70%

الانتخابات المؤجلة 2016:

شهدت هذه الانتخابات تطورات إيجابية بقبول حركة حماس لإجرائها في الضفة وغزة، ولكنها اصطدمت بالقوى التي لا تريد لهذه الانتخابات أن تكتمل، فاستخدمت المحاكم المختصة في ذلك الوقت، محاكم البداية، في اتخاذ قرارات كانت كفيلة بتفجير الانتخابات وأدت فيما بعد إلى إلغائها.

الدورة الثالثة للانتخابات المحلية 2017:

نظمت الانتخابات في شهر أيار من سنة 2017، وقاطعتها حركة حماس رغم عدم وجود مبرر لتراجعها عن موافقتها في السنة السابقة. بلغت نسبة المشاركة فيها 53.9%. حددت الانتخابات في 354 هيئة محلية، جرت الانتخابات في 155 منها، وحسمت بالتزكية 199 هيئة محلية.

الدورة الرابعة للانتخابات المحلية

قسمت هذه الدورة إلى مرحلتين من خلال إصدار مجلس الوزراء لقرارين، أحدهما للمرحلة الأولى في شهر كانون الأول من سنة 2021، والثاني للمرحلة الثانية في شهر أذار من سنة 2022. وقسمت المجالس إلى نصفين بحيث تشمل المرحلة الأولى المجالس البلدية المصنفة (ج) والمجالس القروية، وفي المرحلة الثانية المجالس البلدية المصنفة (أ، ب).

اشتملت المرحلة الأولى من الانتخابات المحلية على 376 هيئة محلية، ترشح أكثر من قائمة في 154 هيئة محلية، و162 هيئة محلية تقدم فيها قائمة واحدة ولم يجرِ اقتراع في 61 هيئة محلية. بلغت نسبة المشاركة 66% (تقرير الانتخابات المحلية 2021، ص 5، لجنة الانتخابات المركزية).

المرحلة الثانية 26/3/2022:

كان من المفترض أن تجري الانتخابات للمرحلة الثانية في البلديات المصنفة (أ) وعددها 11، والمصنفة (ب) وعددها 31. لكن نتيجة عدم تقديم 53 مجلس قروي و7 مجالس بلدية مصنفة (ج) في الدورة الأولى أي قائمة أو تقديم قائمة واحدة ناقصة، تم إضافتها إلى المرحلة الثانية ليصبح عدد الهيئات الكلي في المرحلة الثانية 102 هيئة. لم يترشح أحد في 28 هيئة محلية، ويتضح من أعداد الناخبين في الهيئات المحلية التي لم يترشح فيها أحد أن عدد الناخبين فيها أقل من 500 ناخب، باستثناء بعض المواقع في رام الله والخليل. بلغت نسبة المشاركة في المرحلتين مجتمعيتين 58%، بزيادة عن الدورة الثالثة للانتخابات المحلية بمعدل 4 درجات.

أهمية الدراسة وأهدافها

تهدف هذه الدراسة إلى تقديم قراءة علمية تحليلية لواقع وطبيعة المشاركة في الانتخابات المحلية الفلسطينية، مع التركيز على المجالس التي لم تقدم فيها أي قائمة والمجالس التي تتكرر فيها التزكية لأكثر من مرة. كما تسعى الدراسة إلى تحليل الأسباب التي تشجع أو لا تشجع على اللجوء إلى انتخابات تنافسية بين قوائم متعددة، مقابل اللجوء إلى أسلوب «التزكية» أي الاتفاق على قائمة «توافقية» واحدة، أو الغياب الكامل للقوائم الانتخابية في عدد من الهيئات. بالإضافة إلى ذلك، تهدف الدراسة إلى تحليل العوامل التي أثرت في وأثرها على ديمقراطية العملية الانتخابية في الهيئات المحلية.

يأمل القائمون على هذه الدراسة أن يؤدي نشر نتائجها إلى فتح نقاش موضوعي وحوار جاد وهادف بين مختلف الأطراف المهتمة بتطوير الانتخابات المحلية والحكم المحلي، وتعميق العملية الديمقراطية في فلسطين. يشمل ذلك المواطنين و «لجنة الانتخابات المركزية»، وممثلي الأحزاب السياسية والمؤسسات الرسمية والمدنية والخبراء والأكاديميين. الهدف هو رفع مستوى المشاركة الشعبية في الانتخابات المحلية، وتطوير الخطاب الجماهيري المتعلق بالانتخابات، ومحاولة تغيير أية أنماط أو ممارسات سلبية قد تفرغ العملية الانتخابية والديمقراطية من مضمونها كعملية «التزكية»، التي تم اللجوء إليها خلال الدورات الانتخابية المحلية السابقة في أكثر بقليل من نصف الهيئات المحلية في الضفة الغربية.

تكمن أهمية الدراسة في إشراكها لمجموعة كبيرة من المبحوثين والمبحوثات، الذين يمثلون فعاليات شعبية ومدنية وسياسية وجهات رسمية ومحلية مختلفة، بمن فيهم أشخاص ممن لهم اطلاع كامل على كيفية سير الأمور في المواقع المستهدفة. تم استهداف 18 موقعًا تكررت فيها التزكية من خلال مقابلات معمقة مع ممثل للهيئة المحلية وممثل حزب، على أن تشمل بالمجمل كافة الأحزاب السياسية الفاعلة في الانتخابات المحلية وناشط مجتمعي. في المقابل، تم استهداف 12 مجلسًا تكرر فيها عدم التقدم بأي قائمة في الدورات الانتخابية المختلفة، مع الأخذ بعين الاعتبار حجم المواقع المختلفة في الاختيار. كما تم استهداف عضو لجنة تسيير أعمال وممثل حزب سياسي وناشط مجتمعي. ولإكمال التصور حول هذه المواقع، تم تنظيم مقابلات معمقة مع مدراء وزارة الحكم المحلي في المحافظات المستهدفة وعددها 6 محافظات، وكذلك مدراء لجنة الانتخابات المركزية في هذه المحافظات وممثل عن الأحزاب السياسية وناشط مجتمعي في كل منها.

بمجموع وصل إلى 108 مقابلة، ونُظمت 3 جلسات بؤرية في كل من الخليل لمناطق الجنوب، ونابلس لمناطق الشمال، ورام الله لمناطق الوسط.

أسئلة الدراسة

تسعى هذه الدراسة إلى الإجابة على أربع أسئلة رئيسية لها علاقة بمستويات التصويت وأنماط الترشيح والغياب الكامل للقوائم الانتخابية وكذلك البيئة الانتخابية:

1. الأسباب الحقيقية لعدم التقدم بأي قائمة في المواقع الـ 12 المستهدفة بالدراسة وتكرار الأمر؟ وهل الأسباب داخلية بسبب الإشكالات الداخلية في هذه المواقع أو لأسباب سياسية لها علاقة بالانقسام أو لنظرة المجتمع تجاه المجالس المحلية أو بسبب النظام الانتخابي أو لتدخلات خارجية؟
2. أسباب التزكية: ما هي العوامل أو الدوافع وراء اللجوء إلى التزكية في عدد كبير من التجمعات في الضفة الغربية؟
3. غياب القوائم الانتخابية: ما هي أسباب عزوف بعض الهيئات المحلية عن تقديم أية قوائم انتخابية؟
4. البيئة الانتخابية: ما هي البيئة الانتخابية التي سادت في مرحلة ما قبل، وخلال العملية الانتخابية، والتداخل ما بين الحزبي والعائلي وكيف أثرت على عملية المشاركة في الانتخابات؟

المنهجية

للإجابة على هذه الأسئلة، التي تتنوع بين «كيف» و«لماذا»، كان من الضروري استخدام منهج البحث «الكيفي» (مقابلات معمقة، مجموعات بؤرية، ودراسات الحالة) لما يوفره هذا المنهج من إمكانيات للفهم العميق للظاهرة وتعقيداتها، ولمعرفة الكيفيات التي تتفاعل بواسطتها الأحداث والفاعلون. بالإضافة إلى ذلك، تم استخدام بعض الإحصائيات الرسمية الصادرة عن «لجنة الانتخابات المركزية في فلسطين»، والتي تم عرض بعضها على الأشخاص الذين شاركوا في المجموعات البؤرية والمقابلات المعمقة من أجل التعليق عليها ومحاولة تفسيرها بناءً على خبراتهم ومعارفهم وتجاربهم، بما في ذلك تلك المتصلة بالانتخابات الأخيرة.

تم استخدام الاستمارات للمقابلات المعمقة من خلال الأسئلة المتشابهة والأسئلة الخاصة والعامة لكل من المبحوثين بناءً على خلفيتهم. تم تسجيل المقابلات للتأكد من دقة المعلومات، ومن ثم تم تفريغها وتصنيفها بناءً على نظامCode free ، ثم جرى بعد ذلك تحليلها واستخلاص النتائج وإعداد المسودة النهائية للدراسة.

ومن الجدير بالذكر أن عدد الأشخاص الذين تم إجراء مقابلات معهم في إطار هذه الدراسة هو 108 شخص يمثلون محافظات وتجمعات سكانية وأحزاب سياسية ومؤسسات رسمية وأهلية مختلفة، بما في ذلك المحامون والأطباء والموظفون. بالإضافة إلى ذلك، تم عقد ثلاث مجموعات بؤرية بحضور عشرات المشاركين والمشاركات في شمال الضفة، جنوب الضفة الغربية، ووسط الضفة الغربية. وقد دعي ممثلو الأحزاب السياسية والقوى السياسية وأعضاء الهيئات المحلية ولجان تسيير الأعمال وناشطون مجتمعيون ومدراء الحكم المحلي ولجنة الانتخابات المركزية في المحافظات.

باختصار، حاول فريق البحث اختيار مشاركين ومشاركات يمثلون وجهات نظر وقوى ومناطق وتجارب مختلفة، يجمعهم شيء واحد مشترك هو معايشتهم للانتخابات المحلية وظروفها ومعرفتهم العميقة بها و«ببعض خباياها»، وحرصهم على تقديم رؤية تحليلية موضوعية قدر الإمكان حولها. وذلك بهدف حماية وتطوير العملية الديمقراطية في فلسطين، وخاصة في هذه المرحلة الدقيقة والحاسمة من مراحل بناء مؤسسات الدولة الفلسطينية العتيدة. للحصول على معلومات تفصيلية عن أسماء المبحوثين والمبحوثات الذين شاركوا في هذه الدراسة، وكذلك المناطق أو المؤسسات أو الأحزاب السياسية التي يمثلونها أو يعملون بها، يرجى مراجعة «ملحق» رقم (1).

لأغراض الدراسة، تم تحليل بعض البيانات الصادرة عن لجنة الانتخابات المركزية فيما يتعلق بالمواقع التي تكررت فيها التزكية وتلك التي لم تقدم بها قوائم. بالإضافة إلى ذلك، تمت مراجعة المجالس القروية التي شملتها الانتخابات المحلية وتصنيفها بناءً على عدد الناخبين إلى خمس فئات.

التصنيف	أقل من 500	من 500-999	1000-1999	2000-2999	3000-3999
العدد	73	64	103	31	11

يظهر الجدول أعلاه تركيبة المجالس القروية التي تشكل الغالبية العظمى من المجالس المحلية في فلسطين، وهي التي شهدت أكبر نسبة من المجالس التي لم تقدم أي قائمة، وكذلك أكبر نسبة في اختيار مجالسها عبر التزكية.

على سبيل المثال، تشكل الفئتان الأولى والثانية، أي ما هو أقل من 1000 ناخب، النسبة الأكبر بين الفئات، حيث تصل إلى 48% من المجالس القروية. بينما تمثل المجالس التي يتراوح عدد ناخبيها بين 1000-2000 ما نسبته 36%. أما المجالس التي يتراوح عدد ناخبيها بين 2000-3000 ناخب فتصل إلى ما نسبته 11%. والمجالس التي يتراوح عدد ناخبيها بين 3000-4000 ناخب تمثل ما نسبته 4%.

إن استعراض أعداد الناخبين في هذا الجدول يهدف إلى تسليط الضوء على أثر عدد الناخبين في المواقع على حسم مجالس بالتزكية، ومن ناحية أخرى كيف تؤثر هذه النسب على اختيار النظام الانتخابي الأنسب لهذه المواقع. لذا، لا غرابة أن معظم المبحوثين فضلوا نظام الأغلبية على النظام النسبي في هذه المواقع.

ننتقل الآن إلى عرض وتحليل النتائج والأجوبة التي توصلت إليها الدراسة.

عرض وتحليل النتائج مواقع التزكية.

أسئلة المقابلة لأعضاء الهيئات المحلية وممثلين عن الأحزاب السياسية والناشطين المجتمعيين.

أسئلة لها علاقة بالانتخابات:

لفهم أعمق للأسباب الحقيقية لتكرار التزكية في أكثر من دورة انتخابية، بما في ذلك بعض الحالات التي تكررت للمرة الثانية وأخرى للمرة الثالثة، قمنا بتصميم استمارة للمقابلات المعمقة. استهدفت هذه الاستمارة في كل موقع من المواقع رئيس أو عضو هيئة محلية، ناشط أو ناشطة مجتمعية، وممثل عن حزب سياسي. راعينا تعدد انتماءات ممثلي الأحزاب السياسية، بحيث يغطون معظم الأطياف السياسية الفاعلة في الانتخابات المحلية، وراعينا تمثيل الجنسين بخصوص الناشط المجتمعي.

ما رأيكم بنظام الانتخابات النسبي والقائمة المغلقة؟

الأغلبية من ممثلي المجالس المحلية والنشطاء المجتمعيين يرون أن النظام النسبي ملائم للمجالس الكبيرة وغير ملائم للمجالس القروية. حيث عبر غالبيتهم (60%) عن رأيهم بأن النظام الملائم لمجالسهم هو النظام الفردي (نظام الأغلبية)، بوجهة نظرهم، لأن هذا النظام يشجع الكفاءات على المشاركة في الانتخابات المحلية. وأيدهم بعض ممثلي الأحزاب السياسية الذين يرون أن النظام النسبي غير ملائم للمجالس الصغيرة.

حسب وجهة نظر النشطاء المجتمعيين، فإن تشكيل القائمة النسبية صعب بسبب عدد أعضائها، وبكونها أكثر عرضة للضغوط لعدم تقدمها للانتخابات. وأردفوا أن الضغوط تمارس على القوائم من قبل العائلات التي تحاول السيطرة على المجلس، ضمن قسمة محاصصة فيما بينها، ولديها شخصيات متنفذة من الممكن أن تستعين بأفراد أجهزة الأمن للضغط على شخص أو شخوص يحضرون قائمة انتخابية لتقديمها للجنة الانتخابات المركزية.

بينما قال بعض الأعضاء وأتفق معهم النشطاء المجتمعيون: أن القائمة النسبية المغلقة تحمل النشيط وغير النشيط والجيد الذي يريد تقديم الخدمة لمجتمعه وبعض الأعضاء الذين يسعون للمنصب فقط، حتى لو كانوا غير أكفاء لشغل هذه المناصب. بينما عبر بعض ممثلي الأحزاب السياسية عن أن النظام النسبي هو الأكثر ملاءمة لتمثيل كافة شرائح المجتمع، وأنه يعتبر من الأنظمة العادلة بحيث يأخذ كل طرف مشارك حصته بناءً على النسبة التي حصل عليها في الانتخابات.

تساوت النسبة بين ممثلي الأحزاب حيث عبر 50% منهم عن تأييدهم لنظام الأغلبية البسيطة (الفردي)، فيما الـ 50% الأخرى ما زالت مقتنعة أن النظام النسبي هو الأكثر ملاءمة، مع

بعض الأصوات التي رأت أن النظام النسبي بحاجة إلى معالجة بحيث يتحول من القائمة المغلقة إلى القائمة المفتوحة، بحيث تتيح للناخب حرية ترتيب الأسماء بناءً على قناعاته.

أدهم صدقي يوسف موسى – ممثل حزب حركة فتح في قرية قريوت – محافظة نابلس، قال عند السؤال ما رأيكم بنظام الانتخابات النسبي والقائمة المغلقة؟ إنه جيد لكني مع الفردي أفضل.

الملاحظة: على مسألة القائمة المفتوحة والأصوات المتعددة هي أن هذا المقترح يعالج أزمة تشكيل القوائم ويؤجل الصراعات إلى ما بعد إعلان النتائج، ولا يأخذ بعين الاعتبار الثقافة الانتخابية شبه المعدومة في مناطق التزكية، كون المواطنين لم يشاركوا بأي انتخابات تنافسية، ولذا فإن المتوقع هو ارتفاع نسبة الأصوات الباطلة من 2-3% في المواقع التي شهدت انتخابات تنافسية إلى ما بين 15-20% فيما لو طبق النظام المقترح بالقائمة المفتوحة.

- **ما رأيكم بعدد أعضاء الكتلة المترشحة المنصوص عليها في القانون النصف زائد واحد؟**

تفاوتت ردود المبحوثين من المكونات الثلاثة المستهدفة في الدراسة في المواقع التي تكررت فيها التزكية. بينما عبر بعضهم عن أن القائمة يجب أن تكون كاملة وليس النصف زائد واحد، عبر آخرون عن رضاهم على النسبة الموجودة في القانون. رأى نشطاء وممثلو مجالس أن النسبة عالية وبحاجة إلى تخفيض إذا ما أردنا الحفاظ على النظام النسبي، فيمكن تخفيضها إلى الحدود الدنيا بحيث يتشجع بعض الكفاءات الذين لا يريدون قائمة كبيرة وهم يرون بأنفسهم قادرين على خدمة المجتمع من خلال عدد قليل من الأعضاء على القائمة.

حسين عبد القادر عمر حامد، رئيس مجلس قروي سلواد في محافظة رام الله والبيرة، قال عند سؤاله عن رأيه في عدد أعضاء الكتلة المترشحة المنصوص عليها في القانون (النصف زائد واحد): «القائمة القليلة أفضل من القائمة الكبيرة، لأن اختيار الكفاءات أهم من العدد. فعالية القائمة القليلة أكبر، وتكون أهدافها ومصلحتها تصب في مصلحة وخدمة البلدة بنسبة 60%، مع الإبقاء على النسبة المنصوص عليها في القانون (50%+1). بينما يرى 40% أن 3 أسماء في القائمة تكفي لتشجيع الكفاءات على الترشح".

- **هل تأثرت الانتخابات بالانقسام في بلدكم؟**

أشار معظم المبحوثين من أعضاء المجالس المحلية والناشطين المجتمعيين إلى أن للانقسام تأثير كبير على سير الانتخابات في مواقعهم. رأى الأعضاء أن الانقسام هو أحد أسباب اللجوء إلى قوائم التزكية، بينما يرى النشطاء المجتمعيون أن الخلافات ليست حزبية بالمعنى الحرفي، إذ أنها تتخذ طابعًا عائليًا في المجتمعات الصغيرة، مما يحولها إلى منافسة بين العائلات.

اختلف النشطاء السياسيون حول تأثير الانقسام، فاعتبر بعضهم أن الانقسام لم يكن له تأثير، بينما قال آخرون أن للانقسام تأثير كبير على الانتخابات. وبلغت نسبة من قالوا أن للانقسام تأثير على الانتخابات المحلية 75%، بينما قال البقية أن الانقسام لم يكن له تأثير. ربما يعود رأيهم إلى أن الانتخابات التنافسية التي جرت في 2005-2004 لم تتأثر مواقعهم بالانقسام، حيث بقيت بعض المجالس التي تمثلت بها حركة حماس تعمل بشكل طبيعي.

- **كيف تم الاتفاق على القائمة في الانتخابات الأخيرة؟**

انقسم المبحوثون في آلية الاتفاق على تشكيل قائمة التوافق بين منهجين: الأول رأى أنه عائلي بامتياز، حيث قامت العائلات بتنسيق وقيادة الحوارات والاتفاق على توزيع المناصب. بينما قال آخرون إن العائلات والتنظيم أو التنظيمات توافقوا على تشكيلة القائمة. مجموعة صغيرة قالت إن التوافق تم بين مكونات مختلفة غير سياسية، تمثلت بمجموعات شبابية وشخصيات اعتبارية كانت هي المخرج والمحرك لقائمة توافقية في البلدة. لكن من المهم الإشارة إلى أن النسبة الأكبر من المبحوثين، والتي وصلت إلى 66%، أشاروا إلى أن العائلات هي التي قررت، بينما النسبة المتبقية أعطت النسبة للتنظيمات المختلفة بقيادة حركة فتح.

- **هل كان هناك محاولات لأطراف أخرى بتشكيل قائمة؟**

يتضح من رأي المبحوثين من الأعضاء والرؤساء أن هناك ما لا يقل عن نصف الهيئات المحلية شهدت محاولات لتشكيل قوائم أخرى، بينما أكد النصف الآخر أنه لم يكن هناك أي مبادرات في مناطقهم لتشكيل قوائم أخرى لخوض الانتخابات. واتفق الناشطون المجتمعيون أن جهودًا وتحضيرات لتشكيل قوائم أخرى تمت خلال الدورة الانتخابية الأخيرة لكنها لم تتقدم بسبب الضغوط التي مورست عليها من قبل المتنفذين في العائلات وكذلك من عناصر من أجهزة الأمن. النسبة التي قالت أن مناطقهم شهدت محاولات تشكيل قوائم وصلت إلى 50% من المواقع، فيما 50% الثانية لم تشهد مناطقهم محاولات لتشكيل أي قائمة أخرى.

- **من الذي بادر إلى قائمة التزكية؟**

بحسب المبحوثين من أعضاء الهيئات المحلية، فإن من بادر إلى طرح مبادرات التوافقية هي العائلات وصاحبة القول الفصل في ترتيب مسألة القائمة التوافقية بين الأحزاب، يليها تنظيم فتح في المواقع بمبادرته لتنظيم قائمة توافقية. وفي مواقع أخرى، العائلات والتنظيمات في القرية وهم بنفس الوقت أبناء تنظيمات وأبناء عائلات بادروا بطرح القائمة التوافقية. في حين انقسم النشطاء المجتمعيون حول من المبادر، فبينما ترى غالبية منهم أن العائلات هي من تبادر إلى القائمة التوافقية، اختلف معهم ناشط وقال: أن الأحزاب السياسية هي من تبادر، وناشطين آخرين قالوا: أن جهات سلطوية هي من تبادر إلى فتح نقاش مع العائلات والأحزاب السياسية حول القائمة التوافقية. ويرى ناشط آخر أن التداخل بين الأحزاب السياسية والعائلات يساهم في إنضاج فكرة القائمة التوافقية. 33%قالوا إن العائلات بشكل منفرد هي من تبادر، 33% قالوا إن الأحزاب السياسية بقيادة فتح هي من تبادر، و33% قالوا إن العائلات والتنظيمات وأجهزة سلطوية عليا هي من بادر إلى طرح فكرة القائمة التوافقية.

- **هل هناك مشاكل مجتمعية، خلافات عائلية؟**

طرح هذا السؤال لأن الإجابة الجاهزة دائمًا هي أن القائمة التوافقية تساهم في تعزيز السلم الأهلي. ولمعرفة ما إذا كانت هذه المواقع لديها إشكاليات داخلية بين العائلات وهي السبب الرئيسي لاعتماد القائمة التوافقية، أوضح الغالبية العظمى من المبحوثين أن العلاقات الداخلية جيدة ولا توجد خلافات داخل هذه المواقع، بينما قال بعض المبحوثين إن الخلافات بسيطة وداخل العائلة الواحدة.

الإجماع هو أن العلاقات داخل هذه البلدات بين العائلات جيدة حسب النشطاء المجتمعيين، وفقط ناشط واحد قال إن الانتخابات تشهد تعصبًا من قبل الأحزاب السياسية والعائلات مما يؤثر على العلاقات المجتمعية.

في حين اعتبر الغالبية العظمى من ممثلي الأحزاب السياسية أن العلاقات بين العائلات في هذه المواقع جيدة، وفقط هناك خلافات داخل العائلة الواحدة لكنها غير مؤذية وعادة تكون مرتبطة بالأفخاذ داخل العائلة الواحدة. بالنسب المئوية، فإن 100% من المواقع المستهدفة ليس هناك خلافات بين العائلات، والعلاقات بين العائلات جيدة جدًا إلى ممتازة في هذه المواقع.

- **هل هناك خلافات حزبية بين الفصائل في البلدة؟**

بشأن الخلافات الحزبية، عبر معظم المبحوثين من أعضاء الهيئات المحلية أن العلاقات بين التنظيمات داخل البلدات جيدة، بينما قال ثلاثة من المبحوثين أن هناك خلافات تنظيمية يتم تغطيتها بخلافات عائلية. غالبية النشطاء المجتمعيين قالوا أنه لا يوجد خلافات وأن العلاقات جيدة، بينما قال ناشطون آخرون أن هناك خلافات حزبية تحت إطار عائلي. وأيدهم النشطاء المجتمعيون وممثلو الأحزاب السياسية أن الخلافات بسيطة بين الأحزاب السياسية والعلاقة يمكن اعتبارها جيدة. بالنسب المئوية، 75% من المبحوثين قالوا أن العلاقات جيدة، بينما قال 25% أنه يوجد خلافات لكنها مغطاة بغطاء عائلي.

وهذه الإجابات تتنافى مع ما جاء في اللقاءات المعمقة التي قالت أن الانقسام السياسي الفلسطيني أثر بشكل جوهري في التوجه نحو قائمة توافقية لكي لا تتوتر الأجواء لاعتبارات لها علاقة بالانقسام السياسي والخلاف بين حركتي فتح وحماس.

- **هل شهد تشكيل القائمة تدخلات من أطراف رسمية؟ من هي؟**

عبر نصف المبحوثين عن رأيهم بأنه لم يكن هناك تدخلات رسمية في تشكيل القائمة وأنها من ترتيب العائلات، فيما كان رأي ثلث المبحوثين أن الأجهزة الأمنية تدخلت في تشكيل القائمة.

انقسم النشطاء المجتمعيون حول التدخلات من أطراف رسمية في تشكيل القوائم التوافقية، فبينما يرى بعضهم أن هناك تدخلات كبيرة، يرى آخرون أن التدخلات تأتي من خلال العائلات. خلال النقاشات في المجموعات البؤرية، أوضح بعض النشطاء المجتمعيون أن أشكال التدخل تبدأ من خلال المتنفذين في القرى، وعند الفشل يستخدمون التنظيم للتدخل من خلال الأمن، لثني مجموعة أو مجموعات عن تشكيل قوائم للتنافس في الانتخابات.

في حين كان رد بعض ممثلي الأحزاب السياسية بأنه لم يكن هناك تدخلات خارجية، اعتبر ممثلو أحزاب سياسية أخرى أن أجهزة الأمن تتدخل في تشكيل القوائم. 60% من المبحوثين يرون أن هناك تدخلات من جهات أمنية، بينما 40% يرون أنها لا تتدخل. ربما هذا يتوافق مع ما قاله ممثل حركة فتح في لقاء رام الله: بأن بعض أمناء سر المواقع التنظيمية يعملون بأجهزة أمن، ولذا لا يمكن الجزم بأن أجهزة الأمن لديها قرار، إنما هي مبادرات فردية بسبب الجمع ما بين الموقع التنظيمي وبين العمل في جهاز أمني.

ربما هذا الأمر بحاجة إلى حل خلال فترة الانتخابات، إما أن يكون من ينوب عن أمين سر الموقع التنظيمي نائبه أو غيره من الأعضاء الذين لا يعملون في جهاز أمني، كون مسألة الأمن حساسة والقانون واضح فيها ولا لبس عندما يتعلق الأمر بالمؤسسات الرسمية سواءً مدنية أو أمنية ومنع تدخلها في العملية الانتخابية.

- **هل شهد تشكيل القائمة تدخلات من أطراف غير رسمية؟ من هي؟**

أشار المبحوثون إلى أن التدخلات غير الرسمية تتمثل بتدخل العائلات في تفاصيل الأمور، بينما رأى آخرون من المبحوثين أن التنظيم بشكل مركزي تدخل في تشكيل القائمة. وهنا يجدر التوضيح أن بعض التنظيمات تتدخل بشكل مركزي في بعض المواقع، بينما تترك الخيار للمواقع التنظيمية في مواقع أخرى، وهنا رأى بعض المبحوثين أن هذا التدخل يؤثر على المواقع التنظيمية بشكل سلبي.

تحدث النشطاء المجتمعيون بشكل مستفيض عن تأثير العائلات المتنامي في مواقعهم، فبينما كانت العائلات سابقًا تقاد من قبل الأحزاب السياسية، أصبحت العائلات هي من يقود الأحزاب السياسية. وفي الدورتين الأخيرتين للانتخابات المحلية، لعبت العائلات الدور الأبرز في القرى في تشكيل القوائم، ووجود أشخاص متنفذين لهم علاقات مع التنظيم على المستوى المركزي ومع قيادات في السلطة أصبحت قوتهم أكبر ودورهم أكثر تأثيرًا في تشكيل القوائم.

وأيد ممثلو الأحزاب السياسية ما ذهب إليه أعضاء الهيئات المحلية والنشطاء المجتمعيون حول أثر العائلة في تشكيل القوائم وتدخلات مستمرة في تركيبة القائمة ومن يمثل العائلات الأخرى.

استمرار لمجالس التزكية الجزء الثاني من الأسئلة.

أسئلة متعلقة في المجلس المحلي:

- **هل قائمة التزكية استمرت لمدة أربع سنوات؟**

في مسألة استمرارية المجالس التي حسمت بالتزكية وأكملت دورتها الانتخابية، عبر معظم المبحوثين من الأعضاء في الهيئات المحلية عن تأكيدهم بأن المجالس استمرت طوال أربع سنوات ولم يجرِ استقالة، فيما عبر جزء منهم عن أن بعض المجالس شهدت استقالات قبل إكمال الدورة الانتخابية.

معظم المبحوثين من النشطاء المجتمعيين قالوا أن مجالس التزكية استمرت لكامل دورتها ولم تتم استقالات في المواقع المستهدفة، في حين قال ناشط أن الاستقالة كانت نتيجة مرض أحد الأعضاء.

فيما انقسم ممثلو الأحزاب السياسية حول مسألة استمرارية المجالس التي حسمت بالتزكية، فبعضهم قال أن المجالس لم تشهد أي استقالات، بينما خالفهم ممثلو بعض الأحزاب السياسية بأن الدورة الأخيرة ودورات سابقة شهدت مجالس التزكية استقالات عديدة.

يبدو وحسب كافة المبحوثين فإن المجالس التي استُهدفت بالدراسة وتكررت فيها التزكية قارنوا بين المجالس التي جاءت بالانتخاب وتلك التي جاءت بالتزكية، فانقسموا بخصوص الاستقالات، 50% قالوا أنها لم تشهد استقالات، بينما قال النصف الآخر أنها شهدت استقالات. لكن عند مقارنتها بمجلس انتخب تنافسياً في مناطقهم، قالوا أن الاستقالات في المجلس المنتخب كانت أعلى بكثير من تلك المجالس التي جاءت بالتوافق.

- **هل كان توزيع المقاعد متفق عليه مسبقاً؟**

قال معظم المبحوثين من أعضاء الهيئات المحلية أن الاتفاق في تشكيل القائمة صاحبه اتفاق على توزيع المناصب بين أعضاء القائمة خلال مرحلة التشكيل، بينما قال بعضهم أن الأمر ترك للجلسة الأولى للمجلس حيث تم الترشح والتصويت على توزيع المناصب. بينما قال النشطاء المجتمعيون أن الاتفاق تم بين العائلات خلال مرحلة تشكيل القائمة، حيث استأثرت العائلات الكبيرة بالمناصب الرئيسية بينما توزعت بقية المناصب بين العائلات الأخرى في البلدة.

بينما قال ممثلو الأحزاب السياسية شيئاً مشابهاً، أن مرحلة تشكيل القائمة تطرح توزيعات يتم التباحث فيها خلال إعداد القائمة من أجل أن تكون الصورة واضحة منذ البداية، بينما قال ممثلو أحزاب سياسية آخرون أن الأمر ترك للجلسة الأولى للمجلس بعد اعتماده من لجنة الانتخابات المركزية، وحينها يتم توزيع المناصب بناءً على الترشح، وفي العادة يكون هناك كوته معدة مسبقاً للتصويت على المناصب الرئيسية للمجلس.

- **هل استقال أي عضو خلال عمل المجلس؟**

رأى نسبة من المبحوثين من أعضاء الهيئات المحلية التي فازت بالتزكية أن بعض المجالس شهدت استقالات فردية أو جماعية، بينما قال آخرون أنه لم يجرِ أي استقالة خلال عمر المجلس.

عند الحديث عن استقالات في صفوف المجالس المشكلة بالتوافق وعبر قائمة توافقية (بالتزكية)، أكد النشطاء المجتمعيون مرة أخرى أن بعض المجالس أكملت دورتها أو حتى اللحظة لم تتم استقالات، بينما أكد ناشطون مجتمعيون أن بعض المواقع التي يمثلونها تمت الاستقالات من داخل المجلس نتيجة خلافات ونتيجة مرض بعض الأعضاء.

تشارك ممثلو الأحزاب السياسية مع الأعضاء والناشطين المجتمعيين أن بعض المجالس شهدت استقالات بعد تنصيب المجلس، فيما قال ممثلو أحزاب سياسية أخرى أنه لم تجرِ استقالات بعد تنصيب المجلس.

إشكالية الاستقالة من مجالس التزكية تتمثل في عدم وجود قائمة إضافية مثل الانتخابات لاستبدال المستقيلين، والتعيين فيه إشكالية كون المجلس أعلن عن فوزه من قبل لجنة الانتخابات المركزية، وبالتالي فإن الاستبدال عبر التعيين إجراء غير قانوني أو يترك المجلس طالما يتمتع بالنصف زائد واحد من الاستمرار لبقية الدورة الانتخابية.

- **هل يجتمع المجلس بشكل دوري وبكامل أعضائه؟**

أجمع معظم الأعضاء على أن المجلس يجتمع بشكل دوري ويشارك الأعضاء في الجلسات مع بعض التغيب في بعض الأحيان من بعض الأعضاء. ويشاركهم النشطاء المجتمعيون الذين قالوا بناءً على ما يقوله المجلس فإن الاجتماعات تتم بتواجد جميع الأعضاء، بينما قال آخرون من النشطاء المجتمعيين والأعضاء إن الاجتماعات رغم أنها تعقد بشكل دوري إلا أنها تشهد غيابات، ولكن ذلك يعود إلى ما يعرفه الناشط من بعض الأعضاء. من جانبهم، قال ممثلو الأحزاب السياسية إن المجلس يعقد جلساته بشكل دوري لكن مع تغيب بعض الأعضاء. ما لم يقله الناشطون والأعضاء وممثلو الأحزاب السياسية حول الغيابات هو إذا كان المتغيبون في كل الجلسات هم نفس الأعضاء وهل تغيبهم لانشغالهم أم بسبب اعتراضهم على طريقة عمل المجالس المحلية.

وهذا مرة أخرى مع الربط أن مصدر المعلومة هو إما محاضر اجتماعات المجالس المحلية أو ما يقوله الأعضاء في مجتمعهم المحلي، مع العلم أن جلسات المجالس مغلقة ولا يمكن لأي ناشط سواءً كان سياسيًا أو مجتمعيًا من حضور اجتماعات المجالس ما لم يتم دعوته بشكل رسمي لجلسة معينة.

- **هل أُضيف أي عضو في حالات الاستقالة؟**

في إجابة أعضاء الهيئات المحلية حول إضافة أعضاء بدل المستقيلين، قالوا أنه لم يتم تعيين أعضاء جدد، بينما قال أعضاء آخرون أنه تم تعيين أعضاء بدل المستقيلين من المجلس.

أكد النشطاء المجتمعيون أن المجالس التي تشهد استقالات لم يتم تعيين أي عضو فيها، بينما أكد نشطاء آخرون أن المجلس استبدل عضو مستقيل بشخص آخر لكنهم لا يعرفون الآلية التي تم اعتمادها لاستبدال المستقيلين.

من جانبهم، لم يجمع ممثلو الأحزاب السياسية على التعيين أو عدم التعيين، حيث انقسموا فيما بينهم، فبينما أقر بعض ممثلي الأحزاب السياسية أنه تم استبدال أعضاء مستقيلين بأعضاء جدد.

مسألة الاستبدال بحاجة إلى توضيح من قبل وزارة الحكم المحلي، خصوصًا في مجالس التزكية والتي تعتبر أحد مشاكلها الرئيسية مسألة استبدال المستقيلين أو المتغيبين بلا عذر لفترة زمنية.

السؤال التالي وجه لكافة المبحوثين لمعرفة قدرة المجلس على استقطاب وتنفيذ مشاريع

- **ماذا أنجز المجلس من مشاريع في دوراته الثلاثة الأخيرة؟**

- إيصال الكهرباء والماء: تحسين كبير في توفير هذه الخدمات الأساسية.
- تزفيت وتعبيد الطرق: تم تعبيد الشوارع وفتح الطرق الزراعية.
- بناء المدارس وتطوير التعليم: إنشاء مدارس جديدة وتحسين المنشآت التعليمية.
- توسيع الشبكات: تطوير وتوسيع شبكات الكهرباء والماء والصرف الصحي.
- مشاريع الطاقة الشمسية: استخدام حلول الطاقة المتجددة مثل خلايا الطاقة الشمسية.
- توفير خزانات الماء: بناء خزانات ماء لتأمين إمدادات المياه.
- بناء مرافق صحية وقاعات: إنشاء مرافق صحية جديدة لتلبية احتياجات المواطنين.
- تعزيز التعاون مع المؤسسات المانحة لدعم وتمويل المشاريع.

هذا السؤال تم طرحه لمعرفة مدى النشاط الذي يتمتع به المجلس لخدمة جمهوره، ومعظم المجالس قامت بعمل مشاريع مع التباين بين مجلس وآخر. حيث أن النشطاء المجتمعيين وممثلي الأحزاب السياسية عزوا موضوع المشاريع إلى نشاط المجلس، فبينما حسب رأيهم بعض المجالس في مواقع أخرى تفوقت على مجالسهم في استقطاب وتنفيذ مشاريع لصالح المواطنين، وهذا يعود إلى نشاط الأعضاء في المجلس. ربما هذا ما دفعهم عند سؤالهم حول خيارهم القائمة التوافقية أو الانتخابات التنافسية مثلهم وتفضيلهم للمجالس المنتخبة.

قضية أخرى أبرزها النشطاء المجتمعيون أن القائمة التوافقية وغياب الانتخابات لا تقدم برنامجًا لكي يتم محاسبتهم عليه، بعكس القوائم المتنافسة التي كل منها يقدم برنامجًا في محاولة استقطاب الأصوات لصالح قوائمهم.

- **هل هناك لقاءات دورية مع المواطنين؟**

اللقاءات الدورية مع المواطنين أيضًا انقسم حولها الأعضاء، فبينما أكد ثلثهم تقريبًا أن هناك لقاءات دورية مع المواطنين، اعتبر الثلث الآخر منهم أن اللقاءات غير دورية إنما عندما يكون هناك حاجة للقاء مع المواطنين، في حين أكد الثلث الأخير أنه لا يوجد لقاءات دورية وأن ما يسمونه لقاءات دورية هي لقاءات اجتماعية للأعضاء مع الناس بالمناسبات وليس لقاء بهدف إطلاع الجمهور على عمل المجلس وما يقوم به أو لأخذ رأيهم بقضية معينة.

الناشطون المجتمعيون اعتبروا أن المجالس تنظم لقاءات مع المواطنين إما بشكل دائم أو حسب الحاجة عند ظهور إشكالية معينة أو لسبب معين فيتم دعوة لاجتماع بين المجلس وبين المواطنين، لكن بعض الناشطين يقولون أن المواطنين يذهبون مباشرة كأفراد لنقاش إشكاليات تخصهم. واعتبر ناشطون آخرون أنه لا تجري لقاءات دورية بين المجالس والمواطنين.

ممثلو الأحزاب السياسية انقسموا مناصفة، النصف الأول بين أن ما يجري هو لقاءات دورية بين المجالس والمواطنين، قال النصف الآخر أنه لا تجري لقاءات دورية.

- **كيف تقيم علاقة المجلس بالمواطنين؟**

انقسم المبحوثون من بين الأعضاء في المجالس المحلية حول مستوى الرضا وانعكاسها على علاقة المجلس بالمواطنين، فبينما رأت نسبة 50% من المشاركين أن العلاقة ما بين جيدة جدًا إلى ممتازة، رأى آخرون أن العلاقة ليست مثالية وأن هناك مد وجزر في طبيعة العلاقة، فبعض الأحيان تتوتر العلاقة بناءً على عدم رضى المواطنين عن أداء المجالس.

تفاوتت إجابات النشطاء المجتمعيين حول العلاقة بين المجلس والمواطنين، فبينما رأى بعضهم أن العلاقة بين جيدة وجيدة جدًا، اعتبر آخرون أن هناك فجوة وبحاجة إلى عمل لتقريب وجهات النظر، وذلك بسبب أن القائمة لم تخضع لنقاش خلال مرحلة التوافق، إنما كانت الحوارات تتم بين مجموعة مصغرة صادرت حق المواطنين بالمشاركة الفاعلة في تقرير مصيرهم عبر انتخابات محلية تفرز من خلال صندوق الاقتراع.

من جانبهم، ممثلو الأحزاب السياسية أيضًا انقسموا إلى ثلاثة مستويات، فبينما كان رأي جزء منهم أن العلاقة ممتازة، قال آخرون أنها مقبولة، بينما اعتبر ناشطون آخرون أن العلاقة يشوبها التوتر بسبب عدم الرضا عن أداء المجالس المحلية.

بالمحصلة، النسبة بين الرضا وعدم الرضا لدى الأطراف الثلاثة المبحوثة، النشطاء المجتمعيين والأعضاء وممثلي الأحزاب السياسية، انقسمت إلى 50% الرضا، و50% عدم الرضا.

- **كيف تقيم علاقة المجلس بوزارة الحكم المحلي؟**

أفاد أعضاء الهيئات المحلية أن العلاقة تتراوح بين جيدة جدًا وممتازة، وهناك تواصل دائم مع الوزارة ممثلة بمديرية الحكم المحلي. واعتبر بعض الأعضاء أن العلاقة تكون بين رئيس المجلس والوزارة فقط، وليس كل المجلس، وذلك بناءً على من يحضر وينظم اللقاءات مع الوزارة.

من جانبهم، يرى النشطاء المجتمعيون أن ما يظهر ويقال حول علاقة مجالسهم مع وزارة الحكم المحلي يتراوح بين الجيدة إلى الممتازة، وأشار بعضهم إلى أن انعكاس هذه العلاقة لا يظهر للمواطنين من خلال المشاريع النوعية التي تحتاجها مواقعهم.

فيما يعتقد ممثلو الأحزاب السياسية أن العلاقة تتراوح بين جيدة جدًا وممتازة، وهناك تواصل دائم بين المجلس ووزارة الحكم المحلي.

مواقع لم تقدم قائمة

أسئلة المقابلة لأعضاء الهيئات المحلية، ممثلي الأحزاب السياسية والناشطين المجتمعيين:

- **ما هي المشاريع التي نفذت في الهيئة المحلية وبماذا تختلف عن قبل الهيئة المحلية؟**

تفاوتت إجابات الأعضاء للهيئات التي لم تقدم قائمة بين من يرى أن المجلس استطاع القيام بمجموعة من المشاريع لصالح القرية ومن يرى أن مستوى الخدمات التي قدمت أقل من المتوقع.

ولم يذكر الأعضاء في الاستمارة المشاريع التي نفذت في عهدهم، لكنهم ذكروا مشاريع نفذت خلال مراحل طويلة. بينما يرى النشطاء المجتمعيون أن بعض المجالس فعلاً استطاعت أن تلبي وتنفذ مشاريع أكثر من السابق، فإن ناشطين مجتمعين آخرين قالوا إن الوضع لم يتغير وإن مستوى الخدمات المقدم ليس بالمستوى المطلوب.

ممثلو الأحزاب السياسية أيضًا انقسموا بين من يرى أن الهيئات استطاعت أن تقدم مشاريع لهذه المواقع وبين من يرى أن الهيئات لم تستطع أن تفي بما وعدت به المواطنين، وأن الخدمات في المواقع لم تشهد نهضة حقيقية.

- **قائمة المشاريع من الاستمارات وفقًا لآراء أعضاء الهيئات المحلية والنشطاء المجتمعيين وممثلي الأحزاب السياسية:**

وفقًا لآراء أعضاء الهيئات المحلية:

المجلس قد أنجز العديد من المشاريع المتنوعة والهادفة لتطوير المجتمع في دوراته الثلاث الأخيرة، منها تعبيد طرق داخلية، إنشاء محطة طاقة شمسية، وصيانة الأضرار بسور المدرسة، إضافة لبناء الحدائق والروضة، وتوسعة شبكة المياه والكهرباء، وأشياء أخرى مثل تشييد مدارس ومشاريع للصحة، وإنشاء مبنى يتبع للبلدية لأغراض خدمية. من المشاريع الأكثر بروزًا:

- تعبيد وتحسين الطرق الداخلية.
- إنشاء وتوسعة شبكات المياه والكهرباء.
- بناء مدارس، ومشاريع لصيانة وتجهيز هذه المدارس.
- إنشاء مساحات خضراء ومتنزهات للأطفال.

- مشاريع طاقة شمسية ومشاريع مشابهة تحافظ على البيئة.
- بناء وتوسعة البنية التحتية، وتشمل إنشاء خزانات مياه وخطوط جديدة للمياه.
- تجهيز مرافق رياضية وإنشاء صالات مجتمعية.

توضح هذه الإنجازات مدى اهتمام المجلس بخدمات البنية التحتية والتعليم والطاقة والبيئة، إضافة إلى الصحة والتعاون مع منظمات زراعية لتعزيز التنمية المستدامة.

وفقًا لآراء النشطاء المجتمعيين:

في الدورات الثلاث الأخيرة، تم تنفيذ مجموعة متنوعة من المشاريع لتطوير البنية التحتية وتحسين الخدمات للمجتمع:

- ترميم وإصلاح الطرق: تم تعبيد وتوسيع الطرق الداخلية والزراعية، بالإضافة إلى تصليح الأضرار.
- تطوير شبكة الكهرباء: تنفيذ مشاريع لتحسين وتوسعة شبكة الكهرباء بما في ذلك تركيب محولات جديدة.
- مشاريع تعليمية: بناء مدارس وغرف صفية لتمكين التعليم.
- خدمات المجتمع: إنشاء مرافق عامة مثل المساجد والعيادات الصحية، وتطوير ملاعب وحدائق للأطفال.
- مشاريع المياه: بناء برك زراعية لتنمية الزراعة وبناء أنظمة مياه لتوفير المياه الصالحة للشرب.
- الصحة والبنية التحتية: تنفيذ مشاريع لبناء وتجهيز مركز طبي وتشغيل المشفى الحكومي.
- الاهتمام بالشباب والمرأة: دعم الأنشطة والمبادرات التي تستهدف الشباب والمرأة مثل إنشاء مركز مجتمعي.

وفقًا لآراء ممثلي الأحزاب السياسية:

في الدورات الثلاث الأخيرة، أنجز المجلس مجموعة متنوعة من المشاريع التي تهدف إلى تحسين البنية التحتية والخدمات للمجتمع، رغم التحديات التي يوجهها. إليك ملخصًا لأبرز هذه المشاريع:

- تطوير البنية التحتية: تعبيد وتوسيع الطرق الداخلية والزراعية، بما في ذلك تعبيد طرق بقيمة 4 مليون شيكل، وبناء عبارات للوديان.
- مشاريع المياه والكهرباء: بناء حاووز ماء، تحسين شبكة الكهرباء، تركيب عدادات كهرباء، وإنشاء عبارات للمياه.
- التعليم والمرافق العامة: بناء مدارس وغرف صفية، إنشاء قاعة عامة، وتطوير مرافق عامة مثل المساجد والعيادات الصحية.
- مشاريع الطاقة النظيفة: تنفيذ مشاريع طاقة شمسية لتحسين الاستدامة البيئية.

- خدمات المجتمع: إنشاء حدائق للأطفال، شراء منصة رافع كهرباء، وتجهيز مرافق رياضية مثل النادي الرياضي.
- الصحة والبنية التحتية: تشغيل مشفى حكومي، بناء مركز طبي، وإعادة تأهيل شبكة الكهرباء.
- دعم الشباب والمرأة: تنفيذ مشاريع تدعم الشباب والمرأة، وإنشاء مركز مجتمعي ومركز للمتقاعدين.

هذه الإنجازات تعكس التزام المجلس بتحسين جودة الحياة في المجتمع من خلال مشاريع متعددة الأوجه تدعم التعليم، الصحة، البنية التحتية، والطاقة النظيفة.

يتضح من طبيعة المشاريع التي نُفذت أن المجالس حاولت كلٌ بطريقته وكفاءته ونشاطه أن يوفر عدد من المشاريع التي من شأنها أن تطور الخدمات في المجتمع المحلي. في الواقع، حجم المشاريع ونوعيتها في زمن نسبيا طويل لا يلبي الاحتياج الواسع لهذه المواقع في ظل تهميشها لفترة طويلة، مما دفع المجتمع للمطالبة بتشكيل هيئة محلية خاصة به حسب ما أفاد المبحوثين.

مواقع لم تقدم قائمة

أسئلة المقابلة لأعضاء الهيئات المحلية، ممثلي الأحزاب السياسية والناشطين المجتمعيين:

- **هل استحداث الهيئة المحلية ساهم بزيادة الاهتمام بها وتوفير تمويل لمشاريع حيوية بها؟**

بسبب الظروف الخاصة بالاستيطان، تم استحداث مجموعة من المجالس القروية التي كانت

سابقاً إما ملحقة بمجلس قروي آخر أو عبارة عن لجنة مشاريع، وجزء من هذه المجالس كانت جزء من مجلس محلي آخر فيما التحق بالمجالس الحديثة مجالس جديدة عند حل مجالس كانت مدموجة، (بيتللو، جمالا ودير عمار). معظم المجالس التي استحدثت قالت: إن استحداثها جاء نتيجة عملية الاحتياج ولكي يتم جلب مشاريع لهذه المواقع. وفي سؤالنا لمدراء المناطق في وزارة الحكم المحلي حول هل فعلاً استطاعت هذه المجالس جلب مشاريع وأحدثت فارق؟ قالوا: «إن بعض المجالس استطاعت فعلاً أن تحدث تغيير بناءً على طبيعة المجلس والتحركات التي قام بها الأعضاء والتشبيك مع المؤسسات وانعكس ذلك إيجابياً على طبيعة الدور الذي لعبته المجالس المستحدثة، وقالوا أيضًا: إن بعض المجالس لم تستطع القيام بالدور المنوط بها وهي بحاجة دائمة إلى مساعدة وزارة الحكم المحلي رغم أن الوزارة تعطي المشاريع بالتساوي حسب عدد السكان".

يرى ممثلو الأحزاب السياسية في بعض المواقع التي لم تقدم بها قائمة أن الاستحداث ساهم في زيادة الاهتمام وتوفير تمويل لمشاريع حيوية واعتبروا أن دمج الهيئات المحلية كان سبباً في نقص المشاريع في بعض المناطق.

الناشطون المجتمعيون من طرفهم قالوا: أن بعض الهيئات المحلية المستحدثة استفادت من خلال جلب مشاريع وشهدت بعض المناطق تحسين في نوعية الخدمات، بينما رأى آخرون أن التوقعات كانت أكبر مما تحقق، وأن الهيئة المحلية لم تستطع الإيفاء بالوعود التي قطعتها خلال مراحل العمل على استحداث الهيئة المحلية.

استكمال المجالس التي لم تقدم فيها أي قائمة

أسئلة خاصة بالانتخابات:

- **هل أنتم راضون عن عدم تقديم أي قائمة خلال الانتخابات لأكثر من دورة؟**

هناك تفاوت بين أعضاء الهيئات المحلية، فبينما قال بعضهم: أنهم شجعوا المواطنين خلال العملية الانتخابية على تقديم قوائم للمنافسة على المجالس لكن المواطنين لم يبادروا لتشكيل أي قائمة، يرى آخرون من الأعضاء أنهم غير راضين عن عدم التقدم بقائمة وأنهم كانوا على الأقل يمكن أن يصلوا بالتزكية لا بالتعيين، اعتبر آخرون من الأعضاء أنهم غير راضين وأنهم يرغبون في انتخابات بهذه المواقع. الناشطون المجتمعيون أيضًا قالوا أن الأساس أن يتم الذهاب إلى انتخابات، وأن عدم التقدم يحرم المواطنين من حقهم الانتخابي لذا فهم غير راضين عن الشكل الذي سارت فيه الأمور. بينما عبر بعض النشطاء المجتمعيين عن رضاهم عن الشكل المعمول به كون المجلس في منطقتهم حقق قفزات كبيرة في نوعية الخدمات. سلامة الشعراوي، ناشط مجتمعي في امريش وعبدة العلقتين- محافظة الخليل، قال عند سؤاله هل أنتم راضون عن عدم تقديم أي قائمة خلال الانتخابات لأكثر من دورة؟ راضيين لأن المجلس يشتغل شغل مجلس بلدي.

75% يرون أنه يجب أن تقدم قائمة أو قوائم في هذه المواقع، بينما 25% منهم مع التعيين من قبل وزارة الحكم المحلي.

ممثلو الأحزاب السياسية أيضًا انقسموا بين من ينظر بعين الرضا عن واقع التجمعات حتى لو كانت بالتعيين، ويرى آخرون أنهم غير راضين ويفضلون الذهاب إلى الانتخابات.

- **ما هي الأسباب الحقيقية لعدم مبادرتكم بتشكيل قائمة؟**

من جانب آخر، عزى رؤساء وأعضاء مجالس تسيير أعمال عدم التقدم إلى ثقة الناس في القائمين على المجلس وكذلك عزوف النُخب عن التقدم بقوائم لأسباب تتعلق بهذه الهيئات وضعفها وقلة مواردها المالية. معين فايز حمدان عوايص، رئيس مجلس قروي نصف جبيل- نابلس، قال عند سؤاله تكررت في منطقتكم عدم التقدم بقائمة أو بقوائم خلال ثلاث دورات انتخابية، لماذا؟ لم يكن عند الناس الرغبة ولا يوجد متفرغين لإدارة الهيئة المحلية مجاناً، الناس تهتم بأشغالها ومصالحها.

بينما عزى النشطاء المجتمعيون عدم التقدم إلى تدخلات سلطوية من خارج هذه القرى، وتحالف عائلي حزبي خصوصاً بين العائلات الكبرى والأحزاب مما يساهم في عدم التقدم. ممثلو الأحزاب السياسية اختلفوا خصوصاً أن المستهدفين مثلوا معظم الأحزاب السياسية المشاركة في الانتخابات المحلية، فبينما اعتبر بعضهم أن السبب هو وجود موظفي أجهزة أمنية لا يرغبون بالاستقالة من مواقعهم ولكن يمكن الوزارة من اعتمادهم كون الوزارة لا تطلب استقالات كما هو الحال لدى لجنة الانتخابات المركزية، وهذا أيضًا اتفق معه رئيس مجلس إحدى القرى التي تكررت فيها عدم التقدم لثلاث مرات، أنه رجل أمن ولا يرغب بالاستقالة ولكن برأيه، هذا ليس السبب الرئيسي إنما هو شجع غيره للتقدم لكن الجمهور يثق فيه وفي المجموعة ولا يرغبون بالتغيير، بينما ممثلو أحزاب سياسية آخرين اعتبروا أن السلم الأهلي هو السبب الرئيسي لعدم التقدم بقوائم. بينما عزا بعض الأعضاء الحزبيين الأمر إلى حجم الهيئة المحلية الصغير لا يساعد في تشكيل قوائم. فمثلا حازم غازي عبدالله إرشيد، ممثل حزب سياسي في العصاعصة- محافظة جنين، قال عند سؤاله ما هي الأسباب الحقيقية لعدم مبادرتكم بتشكيل قائمة؟ أن قلة عدد السكان لأنه لكل عيلة ممثل بأثر عليهم.

في حين أطراف أخرى سياسية تقول أن العائلات هي المسيطر الأساسي ولذا فإن قدرة الأحزاب السياسية على تشكيل قوائم ضعيفة رغم وجودها في جميع هذه المواقع التي لم تقدم أي قائمة وتكررت العملية لثلاث مرات متتالية. في حين اعتبر منسقو مكاتب لجنة الانتخابات المركزية أن عدم التقدم وتكرارها يعود إلى أسباب داخلية بهذه المواقع وأن اللجنة بذلت جهوداً في كل دورة انتخابية من خلال الحملات الخاصة بتسجيل الناخبين وجلسات التوعية الانتخابية التي تنفذها اللجنة بالإضافة إلى بعض جهود مؤسسات المجتمع المدني ويرون أن الأحزاب السياسية لا تقوم بما هو كافٍ.

خلال اللقاءات البؤرية التي نظمها المرصد بعد الانتهاء من الاستمارات وتحليلها الأولي في كل من الخليل ونابلس ورام الله ووجهت الدعوة لكل المجالس التي استهدفت، اتضح أنه هناك فارق في التجمعات السكانية:

أ. فالمجالس الصغيرة أقل من 500 مواطن ترى بأن المجلس هو وسيلة للحصول على بعض الحقوق، وأن هذه المواقع الصغيرة تشكل براءة الذمة ورسوم الترشح والتأمين عبء مالي.

ب. المجالس التي يتعدى سكانها الألف فإن الأساس كان أن من يقدم لوزارة الحكم المحلي موظف أمن لا يرغب بالاستقالة ويتم اعتمادهم كلجان تسيير أعمال.

- **هل فعلا الأحزاب السياسية -نشطاء المجتمعيين موجودة بهذه المواقع؟**

عبر أعضاء تسيير الأعمال في الهيئات عن اعتقادهم أن الأحزاب السياسية موجودة لكنها ضعيفة أمام العائلات، في حين قال آخرون أن الأحزاب السياسية موجودة وتلعب دور في المجتمع المحلي. أما بخصوص النشطاء المجتمعيين، فقالوا أنهم موجودون لكن أدوارهم ضعيفة وليست بالمستوى المطلوب. من جانبهم، أشار النشطاء المجتمعيون إلى وجود مؤسسات مدنية ومجموعات شبابية فاعلة لكنها لا تأخذ دورها بسبب سيطرة العائلات على المؤسسات. من جانبهم، قال ممثلو الأحزاب السياسية أنهم موجودون في كافة التجمعات ولو بنسب مختلفة، وأن الأحزاب السياسية تلعب دور حيوي في المجتمع وفي أحيان هي من يبادر إلى تقديم قائمة تسيير الأعمال.

- **هل عدم التقدم بقائمة هو تكتيك أم استراتيجية؟**

حسب وجهة نظر النشطاء المجتمعيين، عدم التقدم بقائمة هو تكتيك وليس ضيقًا للوقت أو عدم اهتمام، إنما يؤجل لكي يتم اعتماد قائمة من الوزارة بحيث لا يتم الطلب من الأعضاء تقديم استقالاتهم من عملهم، خصوصًا رجال الأمن. وهناك مقولة أن عدم التقدم يعود لحرص المتنفذين في العائلات على التأثير السلبي على العلاقة بين العائلات فيما لو شكلت قائمة توافقية أو ترك الأمر للانتخابات. من جانبهم، أشار بعض رؤساء وأعضاء الهيئات إلى أن عدم التقدم ليس تكتيكًا، إنما من أجل عدم إثارة مشاكل عائلية خلال تشكيل القائمة، حيث أن هناك خلافات داخل بعض العائلات مما يؤثر على تفاعلهم مع فكرة قائمة واحدة. وبنفس الوقت، أشار أعضاء آخرون إلى أن وجود رجال أمن في مجالس تسيير الأعمال هو السبب الرئيسي في عدم التقدم، بينما رأى آخرون أن طبيعة المجالس الصغيرة خصوصًا لا يرى الناس أهمية للمجلس المحلي ويرون أن تقديم قائمة للتعيين أفضل وتكلف أقل، وليس مطلوبًا منها لا رسوم تسجيل قائمة ولا تأمين للجنة الانتخابات وكذلك لا براءة ذمة من المجالس المحلية. من جانبهم، اعتبر ممثلو الأحزاب السياسية أن ما يحصل هو شكل طبيعي لعدم الدخول في إشكاليات داخل هذه المواقع، ويرى آخرون أن عدم التقدم هو تكتيك للحفاظ على فرصة رجال الأمن بقيادة المجالس وعضويتها.

- **في حال تعتقدون أن هذه المناطق لا يناسبها الانتخابات، ماذا تقترحون كبديل عنها؟**

يرى النشطاء المجتمعيون من الأساس أن يشارك المواطنون في انتخاب أعضاء المجالس المحلية، وفقط نسبة قليلة منهم تقول إنه يجب السعي للوصول إلى قائمة توافقية بين المكونات المجتمعية بمشاركة كافة الفاعلين وليس فقط المتنفذين في العائلات. في حين اعتبر بعض الأعضاء أن الانتخابات هي الأساس، خصوصًا في المناطق الكبيرة نسبيًا، بينما قال آخرون في المجالس الصغيرة إن الانتخابات ليست شكلاً ملائمًا لهم. أعضاء آخرون قالوا: بما أن المواطنين راضون وهذا واضح من عدم تشكيل قوائم أخرى، فإن آلية اعتماد لجان تسيير الأعمال مناسبة. بينما انقسم ممثلو الأحزاب السياسية مناصفة بين من يرى ما حصل باعتماد لجنة تسيير أعمال مناسب، ورأى آخرون أن الانتخابات ملائمة ويجب فرضها في هذه المواقع. 60% من المبحوثين مع خيار الانتخابات، بينما 40% يرون أن التعيين هو حل لهذه المجالس.

- **هل تأثير العائلة أكبر من الأحزاب السياسية في هذه المناطق؟**

الإجماع من قبل كل النشطاء المجتمعيين أن العائلة تفوقت على الأحزاب السياسية وبقية المكونات في هذه المواقع، فهي صاحبة اليد العليا فيما يتعلق بالمجالس المحلية في هذه المواقع. وشاركهم بهذا الرأي أعضاء لجان تسيير الأعمال الذين قالوا إن العائلات في هذه المواقع هي التي تقرر. انقسم ممثلو الأحزاب السياسية بين من يرى أن الأمر يتم بين العائلات والأحزاب السياسية، ورأى آخرون أن الأحزاب السياسية تُهمش لصالح العائلة في هذه المواقع. 75% يجمعون على تفوق العائلة على الأحزاب السياسية، بينما رأى 25% أن الأحزاب السياسية هي المسيطرة.

- **هل تعتقدون أن نظام الانتخابات المعمول به (النسبي والقائمة المغلقة) ملائم؟**

اعتبر النشطاء المجتمعيون أن النظام الانتخابي يساهم في الحد من الترشح للانتخابات، فلو كان النظام فرديًا لما بقيت القرية بلا انتخابات، فالقوائم تعقد الإجراءات وتجعل التأثير على من يود تشكيل قائمة كبيرًا سواءً من العائلات أو التنظيمات أو أجهزة الأمن. من جانبهم، لدى الأعضاء شبه إجماع على أن النظام النسبي لا يلائم هذه المواقع ويفضلون عليه نظم الأغلبية (الفردي حسب وجهة نظرهم)، حيث يشعرون أن النُخب تتجنب الانضمام إلى قوائم انتخابية، بينما في النظام الفردي يمكن أن يصل منهم إلى المجالس ويشكل إضافة نوعية. من جانب آخر، لدى ممثلي الأحزاب السياسية شبه إجماع أن النظام النسبي والقائمة المغلقة مناسبان، بينما رأى جزء منهم أن النظام الانتخابي الأفضل هو الفردي (الأغلبية)، والجزء الآخر من ممثلي اليسار رأى أن النسبي ملائم لكن بحاجة إلى قرارات جريئة لحصر الترشح بالأحزاب وليس بالعائلات. 66% من المبحوثين قالوا إن النظام الفردي هو الأفضل لهذه المواقع، بينما البقية رأت أن النظام النسبي ملائم.

- **هل تصنيف الهيئات المحلية بين مجالس قروية ومجالس بلدية بتصنيف (أ \ ب \ ج) مناسب أم ترون بضرورة استحداث هيئات أخرى؟**

من ضمن الآراء التي طرحت من قبل الناشطين المجتمعيين هو إعادة النظر في التصنيف الذي اعتمد على أن كافة المجالس القروية هي بنفس المستوى رغم الفوارق السكانية والقدرات المؤسسية، لذا فرؤيتهم هي أن يتم تقسيم المجالس القروية أيضًا إلى ثلاث مستويات: كبيرة، متوسطة، وصغيرة، ولكل هيئة منهم عدد من المقاعد (5، 7، 9). الأعضاء في لجان تسيير الأعمال أيضًا جزء منهم اتفق مع رؤية النشطاء المجتمعيين بضرورة التفريق بين مستويات المجالس القروية، ويرى آخرون أن التصنيف الحالي مناسب، وكذلك اعتبر ممثلو الأحزاب السياسية أن التصنيف جيد ومناسب ولا حاجة لتغييره.

- **هل 9 أعضاء في الهيئة المحلية مناسب؟**

بعض النشطاء المجتمعيين قالوا إن العدد كبير على عدد سكان قليل، لذا فإن استحداث مجالس بين 5-7 مقاعد للمجالس الصغيرة أمر جيد ويحفز على تشكيل قوائم سواءً توافقية أو حتى انتخابات. وهناك اقتراح من ناشطين بأن يتم تصنيف المجالس القروية أسوة بالمجالس البلدية **بصنفيها «أ» للكبيرة، «ب» للمتوسطة، و«ج» للصغيرة**، وعكس ذلك باعتماد عدد لكل مستوى من المجالس بحيث تتفاوت من(5- 9). أيدهم بعض أعضاء لجان تسيير الأعمال في

المجالس، خصوصًا الصغيرة منها، وعارضهم جزء آخر من الأعضاء اعتبر أن العدد كافٍ. من جانبهم، أجمع ممثلو الأحزاب السياسية على ملاءمة العدد ولا حاجة للتغيير.

- **كم عدد أعضاء هيئتكم الآن؟**

تتراوح لجان تسيير الأعمال بين 9-5 اعتمادًا على عدد السكان.

- **كيف ترون علاقتكم مع وزارة الحكم المحلي؟**

يرى النشطاء المجتمعيون أن العلاقة في المجالس التي لم تقدم للانتخابات أي قائمة مع وزارة الحكم المحلي جيدة، لكن هذا ما يعلن عنه من المجالس، ولكن لا يوجد ما يشير من خلال المشاريع التي توفرها الوزارة للمواقع المحلية. فيرى مجموعة منهم أن هناك سياسة تهميش من قبل الوزارة لمجالس محلية. من جانبهم، أشار معظم لجان تسيير الأعمال إلى أن العلاقة مع الوزارة تتراوح بين جيدة جدًا إلى ممتاز. كذلك، اعتبر ممثلو الأحزاب السياسية أن العلاقة جيدة جدًا.

- **هل لديكم تعاون مع مجالس قروية أو بلدية محيطة بكم؟**

أعضاء لجان تسيير الأعمال أيضًا قالوا إن لديهم علاقة جيدة مع المجالس المحيطة وهناك تعاون في بعض المشاريع بشكل كبير، في حين أكد النشطاء المجتمعيون أن العلاقة بين مجالسهم والمجالس المجاورة إيجابية في كثير من الأحيان. وأيدهم ممثلو الأحزاب السياسية الذين أكدوا وجود علاقات جيدة مع المجالس المحيطة. هذا يشير إلى أن فكرة تشكيل تجمعات مجالس قروية من حيث الجغرافيا والعلاقة قابلة للتنفيذ، إذا ما تم وضع نظام يناسب ويشرك التجمعات في اتخاذ القرار، بعكس تجربة الدمج التي اقتصرت بشكل أساسي على المجالس ولم يتم إشراك المجتمع المحلي بصورة كافية في اتخاذ القرار الخاص بالدمج.

- **هل تعتقدون أن اندماجكم مع هيئات محلية أكبر مناسب؟**

انقسم النشطاء المجتمعيون عند طرح هذا السؤال، فبينما يرى بعضهم أن استمرار المجالس مفيد لهذه المواقع، يرى آخرون لما لا نجرب الدمج مع مواقع أخرى ربما تكون ملائمة أكثر للحصول على مشاريع وتحسين الخدمات في المواقع. من جانبهم، قال أعضاء لجان تسيير الأعمال إن الدمج مسألة غير قابلة للنقاش، وأن فكرة الدمج لم تؤتِ ثمارها، وأن جزءًا من المجالس الحالية كانت أصلاً جزءًا من بلدية ولم تستفد من هذه التجربة، بل على العكس، بدل أن تأخذ المجالس ثلاثة مشاريع كانت تأخذ مشروعًا واحدًا، ولذا فإن الاندماج مع مجالس أكبر غير وارد. من جانبهم، اختلف ممثلو الأحزاب بين من يدعم الاندماج مع مجالس أخرى للحصول على خدمات أفضل للتجمعات، وبين من يرى بأن سياسة الدمج فشلت ويجب عدم العودة إليها. خلال النقاشات في المجموعات البؤرية، طرحت أفكار شبيهة بالدمج لكنها تحافظ على كل مجلس كينونته، أي أقرب إلى تشكيل اتحاد بين هذه المجالس القريبة من بعضها، وطرحها النشطاء المجتمعيون وبعض السياسيين.

- **هل استفدتم من وضعكم كهيئة محلية مستقلة من مشاريع خاصة؟**

أكد معظم لجان تسيير الأعمال رضاهم عن المشاريع التي حصلوا عليها بعد استلامهم اللجان، بينما قال آخرون إنها أقل بكثير من المأمول. من جانبهم، تفاوتت إجابات الناشطين المجتمعيين بين نعم بالتأكيد حصلنا على مشاريع لم نكن نحصل عليها عندما كنا جزءًا من هيئة أكبر، ويرى آخرون أن المجالس لم تغير في الواقع كثيرًا. وممثلو الأحزاب السياسية انقسموا بين من اعتبر أن المجالس قامت ببعض الأعمال الجيدة في تقديم الخدمات، وبين من قال إن بعض المجالس فشلت في تقديم وتحسين نوعية الخدمات في مناطقهم.

- **قبل استحداث الهيئة المحلية، لأي جهة أو مجلس كنتم تابعون؟**

جزء من المجالس كان موحدًا ضمن بلدية مثل حالة الاتحاد، وجزء آخر كان ضمن حدود بلدية سبسطية، بينما الغالبية العظمى من المجالس كانت تعتمد على مبادرات الأهالي والعائلات في سبيل توفير الخدمة ولم يكن لها جسم منظم، والبعض الآخر شكل كلجان خدمات ومن ثم تطور إلى مجالس قروية.

- **ما هي الأوضاع التي من الممكن أن تغير رأيكم وتقدموا قائمة إلى الانتخابات القادمة؟**

يعتَبر النشطاء المجتمعيون أن زيادة الوعي لدى الجمهور حول أهمية الانتخابات والرقابة على المجالس المحلية لتقييم الأداء بشكل دقيق وليس من منطلق عائلي، وانتهاء الانقسام السياسي يساهم في تغيير الحالة. في مواقع صغيرة، قال النشطاء المجتمعيون إنه ربما عندما يزيد عدد السكان في المواقع يتجه الناس إلى تشكيل قوائم تنافسية. في حين اعتبر أعضاء لجان تسيير الأعمال أن زيادة عدد السكان والاستقرار السياسي والاقتصادي يساهم في توجه الجمهور لتشكيل قوائم انتخابية. في حين انقسم ممثلو الأحزاب السياسية بين من يرى أن الحد من تدخل رجال الأمن يساهم في المشاركة بالانتخابات، واعتبر آخرون أن المسألة بحاجة إلى وعي مجتمعي، والبعض الآخر قال إن تغيير قانون الانتخابات إلى النظام الفردي يساهم في التوجه إلى الانتخابات.

- **هل برأيكم عدم التقدم بقائمة واعتمادكم على قرار الوزارة بتعيين لجنة أحدث فارق؟**

يرى معظم النشطاء المجتمعيين أن عدم التقدم بقائمة توافقية على أقل تقدير، والذي أصلاً يعتبر انتقاصًا من حق الناس بالمشاركة في اختيار من يمثلهم بالمجالس المحلية، يعتبر التفافًا على القانون. بينما يرى بعض النشطاء المجتمعيين أن الأمر يُعتبر إيجابيًا إذا ما قيس بطبيعة أداء المجالس المعتمدة كلجان تسيير أعمال. بينما اعتبر أعضاء لجان تسيير الأعمال أن اعتماد لجنة تسيير الأعمال من قبل الوزارة المختصة ساهم في استقرار المجلس وخلق التجانس بين الأعضاء. من جانبهم، قال ممثلو الأحزاب السياسية إن هناك تفاوتًا، فبينما رأى بعضهم أن لجنة تسيير الأعمال أحدثت فارقًا، اعتبر بعضهم أن الأوضاع لم تتحسن ولا بد من الذهاب إلى الانتخابات.

بعد إتمام المقابلات مع ممثلي الهيئات المحلية، سواءً كانت المعتمدة نتيجة التزكية أو المعينة كلجان تسيير أعمال، وممثلي الأحزاب السياسية في المواقع، وممثلين عن المؤسسات المدنية أو الناشطين في المواقع التي اعتمدت كعينة للبحث، فإن المرصد حاول وللتعمق أكثر ولدورهم المحوري في العملية الانتخابية، اختار المرصد أن ينظم **مقابلات معمقة مع**

مدراء وزارة الحكم المحلي في المحافظات، وكذلك منسقي مكاتب لجنة الانتخابات المركزية في المحافظات، وممثلي الأحزاب السياسية على مستوى المحافظة، في أسئلة لها علاقة بعدم التقدم وبتكرار عملية التزكية في مواقع عديدة.

- **أسباب عدم التقدم بقائمة في الانتخابات:**

يعتبر مدراء الحكم المحلي بحكم طبيعة عملهم ووزارتهم صاحبة الاختصاص والمتابعة لكل قطاع الحكم المحلي، وبالتأكيد فإن استهدافهم وردودهم على الأسئلة المعدة من قبل المرصد أغنت الدراسة وساهمت في إلقاء نظرة شمولية للأسباب التي تجعل من مواقع تكرر عدم التقدم بأي قائمة خلال العمليات الانتخابية التي نظمت .فمن خلال احتكاكهم ومتابعتهم، **اعتبر مدراء الحكم المحلي أن واقع الهيئات المحلية الصعب ونقص الخدمات يعتبر العائق الأول لتقدم قوائم انتخابية إلى هذه الهيئات .وإخفاق الهيئات السابقة وعدم الثقة بدور الهيئات المحلية ساهم في عدم تقدم قائمة أو قوائم إلى المجلس،**

وكذلك اعتبروا أن العائلات والأحزاب السياسية تلعب دورًا أساسيًا في عدم التقدم، ومن الأسباب هو المشاكل العائلية .من جانبهم، عزى النشطاء المجتمعيون على مستوى المحافظة إلى أن عدم التقدم يعود بالأساس إلى قلة الوعي وحالة الإحباط من أداء المجالس المحلية، وصغر المناطق التي لا تقدم قائمة .من جانبهم، اختلف ممثلو الأحزاب السياسيين من محافظة إلى أخرى تبعًا لتوجهاتهم وانتماءاتهم، فبينما رأى بعضهم أن عدم التقدم يعود بالأساس إلى الحفاظ على السلم الأهلي، **عبر آخرون عن معارضتهم وأن عدم التقدم يعود إلى ضغوط تمارس على من يرغب بالتقدم بقائمة بأشكال ضغط مختلفة سواءً عائلية أو تنظيمية أو حتى سلطوية.**

خلال اللقاءات البؤرية التي نظمها المرصد بعد الانتهاء من الاستمارات وتحليلها الأولي في كل من الخليل ونابلس ورام الله ووجهت الدعوة لكل المجالس التي استهدفت، اتضح أنه هناك فارق في التجمعات السكانية، فالمجالس الصغيرة أقل من 500مواطن ترى بأن المجلس هو وسيلة للحصول على بعض الحقوق، بينما المجالس التي يتعدى سكانها الألف فإن الأساس كان أن من يقدم لوزارة الحكم المحلي موظف أمن لا يرغب بالاستقالة ويتم اعتمادهم كلجان تسيير أعمال.

- **القضايا التي يعترض عليها أهالي التجمعات:**

رغم الإشارات التي أفردها مدراء الحكم المحلي وممثلو الأحزاب السياسية والهيئات المحلية ولجنة الانتخابات المركزية وممثلو المؤسسات المدنية، يُظهر الجمهور بأشكال مختلفة اعتراضه على لجوء هذه المجالس إلى التعيين من قبل وزارة الحكم المحلي، وهذا ساهم حسب وجهة نظرهم باستمرار الأوضاع الصعبة للهيئات المحلية وعدم الثقة في الهيئات المحلية .ومن جهة أخرى، عزى من قابلناهم إلى أن الوعي بشكل عام في هذه المواقع حول أهمية الهيئات المحلية محدود .والرضى نسبي، ولذا فهناك من يعترض وهناك من يتفق، لكن ليس دائمًا الشأن العام هو الأساس، إنما بعض الأحيان رغبات ومصالح شخصية لها دور في الاعتراضات .ويشاركهم ممثلو الأحزاب السياسية أن الاعتراضات نسبية رغم صوابيتها في بعض الأحيان، منسقي لجنة الانتخابات المركزية يعتبرون أن أي اعتراض لم يقدم خلال

العملية الانتخابية ليس ذا جدوى، والرد يجب أن يكون خلال العملية الانتخابية والتقدم بقائمة. في حين، يرى ممثلو المؤسسات المدنية أن السبب الأساسي في الاعتراض يعود إلى عدم إتاحة الفرصة للمواطنين ليقرروا، وهناك من يقرر عنهم سواءً أحزاب سياسية أو عائلات، وبوجهة نظرهم فإن العائلات أقوى من الأحزاب السياسية.

- **استحداث الهيئات المحلية لأهداف سياسية:**

بعض المجالس المستحدثة خلال السنوات الماضية عزيت لمحاولة الرد على محاولات المستوطنين الاستيلاء على أراضي المواطنين في مواقع عديدة، خصوصًا القريبة من المستوطنات غير الشرعية، وبوجود مجلس يقدم الخدمات ويسلط الضوء على ما تتعرض له هذه المناطق ساهم نوعًا ما بالرد على المستوطنين .وهذا ما أكده مدراء الحكم المحلي أن بعض المجالس فعلاً نجحت بتحقيق الهدف الذي استحدثت بسببه، بينما فشلت مجالس أخرى. بينما بعض المجالس التي استحدثت كان الاستحداث ردًا على مطالبات مجتمعية، لكن يجب أن تلجأ الوزارة إلى إجراءات أخرى مثل لجان المشاريع أو حتى دمج هذه المجالس مع مجالس قائمة وقريبة جغرافيًا .هذا الموقف يؤيده بعض مدراء لجنة الانتخابات المركزية أن هذه المجالس، خصوصًا الصغيرة منها، فإن ضمها أو إعادتها إلى لجان مشاريع ربما يكون أحد الحلول التي تساهم في تحسين نوعية الخدمات التي تقدمها هذه المجالس للمواطنين .ممثلو الأحزاب السياسية يعتبرون أن هذه المجالس تؤدي الغرض منها، ولكن ليس جميعها، فبعضها الأفضل لو تم دمجها في تجمع أكبر من الممكن أن يساهم في إيصال الخدمات إلى المواقع، لكن يجب توخي العدالة .من جانبهم، يرى النشطاء المجتمعيون أن جزءًا من هذه المجالس نجح في تحسين نوعية الخدمات المقدمة للمواطنين، ولكن بعضها فشل ولم يستطع إحداث أي تغيير يذكر على واقع هذه المجالس.

- **هل القانون الانتخابي المتمثل بالنظام النسبي والقائمة المغلقة هو السبب؟**

اختلف مدراء الحكم المحلي حول أثر النظام النسبي والقائمة المغلقة على عدم التقدم بأي قائمة، فبعضهم أيد أن القانون والنظام النسبي هو السبب بسبب عدم الاتفاق على الترتيب داخل القائمة، **بينما اعتبر آخرون أن النظام النسبي منع الترشح الفردي وهو بنظرهم الأفضل لهذه المواقع**، بينما آخرون اعتبروا أن عدم التقدم بأي قائمة ليس له علاقة بالنظام الانتخابي، **بينما آخرون اعتبروا أن القضايا المالية المتمثلة ببراءة الذمة ورسوم الترشح تحد من تشكيل وزيادة القوائم الانتخابية في هذه المواقع . راغب أبو دياك، مدير مديرية الحكم المحلي محافظة طوباس في حينه، قال عند سؤاله هل القانون الانتخابي المتمثل بالنظام النسبي والقائمة المغلقة هو السبب؟** نعم، إنه عامل أساسي لأنها تحد من زيادة القوائم لعدة عوامل منها الإجراءات المالية، تحديدًا براءة الذمة ورسوم الترشح .بينما عبر منسقي مكاتب لجنة الانتخابات المركزية عن رأيهم باختلاف، فبينما رأى بعضهم أن النظام الانتخابي ليس له علاقة بعدم التقدم، اعتبر آخرون أن نظام القوائم يصعب على الراغبين بالترشح من تشكيل قائمة، وهم يرون أن النظام الفردي أكثر ملائمة للمواقع الصغيرة .ممثلو الأحزاب السياسية أيضًا انقسموا بين من يرى أن النظام النسبي والقائمة المغلقة يؤثر على عدم التقدم.

.سعيد المالكي، ممثل حركة فتح على مستوى محافظة رام الله والبيرة، قال عند سؤاله :ما هي الأسباب برأيكم لعدم ترشح أي قائمة في هذه المواقع؟ سبب النظام الانتخابي الذي يؤدي

إلى عجز بعض الهيئات المحلية من إمكانية تشكيل قائمة وفق أحكام القانون، كان في بعض المجالس لم يحدث عندها انتخابات أو سلمت قائمة واحدة تزكية، والبعض سقطت قوائمها لعدم انطباق عليها الشروط وحسبت كأنها لم تقدم، في بعض المواقع تشكل الانتخابات مشكلة في النسيج الاجتماعي، فبعد الانتخابات يشكلوا قائمة ويدفعوها، بينما لو كانت القائمة مفتوحة سنجد قوائم تتقدم، بينما آخرون يرون أن النظام النسبي يستخدم للضغط على من يرغب بتشكيل أو الانضمام إلى قائمة. النشطاء المجتمعيون لديهم شبه إجماع على أن النظام النسبي هو أحد الأسباب الرئيسية لعدم تقدم أي قائمة في هذه المواقع. ويرى بعضهم أن الأسباب متداخلة ما بين القانونية المتمثلة بالنظام والتدخلات السلطوية والاجتماعية المتمثلة بالعائلات، خصوصًا الكبيرة منها. **بالنسب المئوية، 66.6% يرون أن النظام النسبي غير ملائم لهذه المواقع الصغيرة، بينما يرى الباقون أن النظام النسبي ملائم أو يحتاج إلى تطوير.**

- **هل هذه المجالس قادرة على جلب المشاريع التطويرية لمناطقها؟**

بسبب الظروف الخاصة بالاستيطان، تم استحداث مجموعة من المجالس القروية التي كانت سابقًا إما ملحقة بمجلس قروي أو بلدي آخر، أو عبارة عن لجنة مشاريع. جزء من هذه المجالس كان جزءًا من مجلس محلي آخر، فيما التحق بالمجالس الحديثة مجالس ناتجة عن حل مجالس كانت مدموجة، مثل بيتللو، جمالا ودير عمار.

معظم المجالس التي استحدثت قالت إن استحداثها جاء نتيجة عملية الاحتياج ولكي يتم جلب مشاريع لهذه المواقع. وفي سؤالنا لمديري المناطق في وزارة الحكم المحلي حول ما إذا كانت هذه المجالس قد جلبت مشاريع وأحدثت فارقًا، قالوا إن بعض المجالس استطاعت فعلاً أن تحدث تغييرًا بناءً على طبيعة المجلس والتحركات التي قام بها الأعضاء والتشبيك مع المؤسسات، وانعكس ذلك إيجابياً على طبيعة الدور الذي لعبته المجالس المستحدثة. كما قالوا إن بعض المجالس لم تستطع القيام بالدور المنوط بها وهي بحاجة دائمة إلى مساعدة وزارة الحكم المحلي، رغم أن الوزارة تعطي المشاريع بالتساوي حسب عدد السكان.

- **لو طلب منك رأي من قبل مجلس الوزراء ووزير الحكم المحلي لهذه المناطق، هل ستنصح باستحداث هيئة محلية؟**

هذا السؤال وجه بشكل أساسي إلى مدراء وزارة الحكم المحلي بحكم أنهم الأقرب والأكثر معرفة بواقع الهيئات المستحدثة بشكل عام والمستحدثة في السنوات الأخيرة بشكل خاص. فرأيهم نبع من خبراتهم المتراكمة مع هذه المجالس، ولذا فقد أجمعوا على أنه لا يمكن استحداث هيئة محلية في كل مكان يطالب بتشكيل هيئة. ويمكن الاستعاضة عن استحداث هيئة بتوفير تمويل لتعزيز صمود الناس في هذه المواقع التي تواجه الهجمات الاستيطانية وسياسات الاحتلال بمصادرة الأراضي. ويرى مدراء الحكم المحلي أيضًا أن الأفضل أن تكون هذه المجالس ضمن مجالس أخرى للحصول على مشاريع أكثر وحصة أكبر، كون المجالس الكبيرة لديها القدرات على جلب مشاريع بمبالغ أكبر من المجالس الصغيرة. ففي بعض الأحيان، حسب وجهة نظرهم، يمكن للاستحداث أن يحقق بعض النجاحات، لكن من ناحية أخرى، من الممكن أن يكون الاستحداث عائقًا أمام تحقيق الأهداف المرجوة منها. ومدير الحكم المحلي في محافظة طوباس يرى أنه بسبب الهجمة الاستيطانية من قبل الاحتلال، يمكن

أن يساهم استحداث هيئات محلية في مواجهة هذه السياسة ويعزز من صمود الناس في أراضيها.

من جانبه، **أجاب إبراهيم ديرية -منسق لجنة الانتخابات المركزية في محافظة الخليل- ماذا تقترح لهذه المواقع سواءً لمشاركتها بالانتخابات أو بتصنيفها كهيئة محلية؟** التكاليف في عدم وجود مخصصات أرى أن يتم دمجها، رغم الرفض السابق بسبب الثقافة، ولكن علينا أن نجد مخرجًا.

رأي مدراء الحكم المحلي ومنسقو لجنة الانتخابات والناشطون المجتمعيون بخصوص تكرار التزكية:

مجالس تكررت فيها التزكية.

يرى بعض مدراء الحكم المحلي بأن التزكية تعتبر طريقة لتجنب الخيارات الخاطئة في الاختيار، وتعتبر ظاهرة صحية لأنها تعني توافقًا بين العائلات وكذلك بين الأحزاب السياسية الموجودة في هذه المناطق. بينما اعتبر مدير آخر أن التزكية تعني مصادرة لحق المواطن في الانتخابات رغم أنها يمكن أن تكون محفزة. ويرون أن طبيعة القرى تعتبر بعض الأحيان غير قابلة للمنافسة، وبالتالي التزكية تحل المشاكل. وعزى آخرون إلى أن من يصل بالتزكية يكونوا متنفذين ولديهم علاقات يمكن أن تحقق نتائج للمواطنين. من جانبهم، قال منسقو لجنة الانتخابات المركزية بأن التزكية غير مخالفة للقانون، ويرون بأن التزكية ليست صحية وتصادر حق الناس في المشاركة في الانتخابات. لذا فإن اللجنة درستها وتسعى لتثقيف الجمهور حول أهمية الانتخابات للمجالس المحلية، وبنفس الوقت تم مناقشة الأمر مع ممثلي الأحزاب السياسية لدى اللجنة لوضع حلول لتكرار التزكية وارتفاع نسبة المجالس التي تعتمد على التزكية مقارنة بالانتخابات. من جانبهم، ممثلو الأحزاب السياسية اختلفوا فيما بينهم، فبينما اعتبر جزء منهم أن التزكية هي السبيل للحفاظ على السلم الأهلي، **رأى آخرون أن التزكية ليست ديمقراطية ولا تعبر عن المجتمعات المحلية، وأن هناك تدخلات من جانب ممثلي أجهزة أمن في تشكيل قوائم التزكية**. من جانبهم، النشطاء المجتمعيون يرون بالتزكية هروبًا من استحقاق الانتخابات ومصادرة لحق المواطنين باختيار من يمثلهم. **ختام مصطفى أحمد ظاهر، ناشطة مجتمعية في قرية فلامية – محافظة قلقيلية، قالت عند سؤالها كناشطة مجتمعية هل تعتقد أن بلدكم أخذ حقه بالمشاركة بالانتخابات المحلية؟** بالتأكيد لا، التزكية بالتأكيد تأخذ الحق بالاختيار بالنسبة لنا.

- **ما مدى استمرار وحدة المجالس التي حسمت بقائمة بالتزكية؟**

يرى بعض مدراء الحكم المحلي بأن المجالس التي تحسم بالتزكية أكثر استقرارًا وانسجامًا من تلك التي تحسم بالانتخابات، وغالبًا ما تكمل دورتها الانتخابية الأربع سنوات. بينما آخرون يرون أن بعض هذه المجالس لا تستمر، لكن بالغالب لا تشهد هذه المجالس استقالات. يجدر الإشارة هنا إلى أن الوزارة تعمل على نقل المدراء كل فترة، وبالتالي فإن بعضهم لم يكن في المحافظة في الدورة السابقة للانتخابات. لأنه في انتخابات 2017، جزء من المجالس التي أُتبعت بالمجالس التي لم تتقدم بقائمة كانت قد حسمت بالتزكية، بمعنى أنه يمكن الحديث عن نسبة الاستقالات في دورة دون غيرها. في حين اعتبر ممثلو الأحزاب السياسية أن

المسألة نسبية، فبينما رأى بعضهم أن هذه المجالس تستمر لدورة كاملة ولا تشهد إشكاليات، رأى آخرون أن هذه المجالس تعيش أزمات داخلية تؤثر على قدرتها على العمل. أما النشطاء المجتمعيون، فأفادوا أن معظم هذه المجالس استمرت لدورتها، لكنها ليس بالضرورة أن استمرارها نابع من نجاحها، إنما لعدم استقالة النصف زائد واحد.

هل تعتقد أن أداء أعضاء المجالس المحسومة بالتزكية أفضل من تلك التي تأتي بالانتخاب؟

اختلف مدراء الحكم المحلي في آرائهم حول أداء الأعضاء في المجالس التي حسمت بالتزكية، فبينما رآها بعضهم أنها أفضل من حيث التجانس بينهم، وذهب آخرون بتقييم عالٍ لأدائهم أنه أفضل من المنتخبين وهم أكثر التزامًا بالجلسات. بينما رأى آخرون بأنه لا يمكن القول أن أداؤهم أفضل من المنتخبين لأنه لا يوجد برنامج انتخابي يمكن القياس عليه. فيما رأى مدير أحد المحافظات أن لا علاقة للتزكية بحسن الأداء، وإنما الكفاءات هي التي تؤثر سواءً كانت في المنتخبة أم بالتزكية. من جانبهم، ممثلو الأحزاب عكسوا تقريبًا نفس نقاط مدراء الحكم المحلي بأن الأداء لا يوجد أداة قياس له، ولذا فإن المجالس تقيم بناءً على ما قدمت من خدمات، سواءً كانت خدمات جديدة أو تطوير للخدمات الموجودة. ولذا فإن بعض المجالس التي حسمت بالتزكية كان أداؤها جيدًا، في حين أن مجالس أخرى لم تقم بما يمكن ملاحظته في حدود صلاحياتها. النشطاء المجتمعيون من جانبهم أكدوا أن المجالس التي حسمت بالتزكية هي عبارة عن ممثلي العائلات، وليس بالضرورة هم الكفاءات حتى داخل عائلاتهم. ولذا عبر الناشطون عن رضاهم على أداء بعض المجالس، وخالفهم آخرون بأن الأداء لم يكن بالمستوى المطلوب. ربما ما ذكره بعض النشطاء المجتمعيين حول معرفتهم بمجالس أخرى عاشت التجربة الانتخابية وكان أداؤها مميزًا مقارنة بمجالسهم عند الحديث عن أداء مجلسهم الخاص، كونهم يتشاركون مؤسسات مدنية أخرى في مواقع أخرى ويزورون ويستمعون إلى نظرائهم حول عمل مجالسهم المحلية.

في مقارنة بين المجالس المنتخبة والمعتمدة بالتزكية، من هي الأكثر استقالات بينها؟

اعتَبر معظم مدراء الحكم المحلي أن المجالس المنتخبة تشهد نسبة استقالات أكثر من التزكية، رغم أن المجالس المنتخبة يمكن استبدال المستقيلين بمن يليهم في القائمة بناءً على نتيجة الانتخابات. ففي حالة نابلس مثلًا، شهدت مجالس عوريف وتل استقالات، لكن كان البديل موجود بحكم الانتخابات. بينما رأى مدير آخر أن جميع المجالس التي وصلت بالانتخاب أو التي وصلت بالتزكية تشهد استقالات، ولا يمكن الجزم بأي منهما أكثر استقرارًا. من جانبهم، قال منسق لجنة الانتخابات المركزية أن أمر متابعة الاستقالات ليس من ضمن عملهم، إلا أنهم أكدوا أن المجالس المنتخبة والتي تشهد استقالات تعود الوزارة إلى لجنة الانتخابات المركزية لمعرفة من يليهم في القوائم لكي يتم استبدالهم. أما في حالة الاستقالات من المجالس التي وصلت بالتزكية، فليس لهم دور. ممثلو الأحزاب السياسية اختلفوا مناصفة بين من يقول أن الاستقالات هي في المجالس المنتخبة، وأختلف النصف الآخر أن الاستقالات في كلا الجانبين، وأن الاستقالات في المجالس التي حسمت بالتزكية موجودة. وأيدهم بذلك الناشطون المجتمعيون وممثلو المؤسسات المدنية أن الاستقالات تتم في المجالس المنتخبة وبالتزكية، ولكن الإشكاليات حسب وجهة نظرهم أن المجالس التي تحسم بالانتخابات تحمل بداخلها آليات الاستبدال في حالة الاستقالة، بينما المجالس التي حسمت بالتزكية فإن المجالس لا يوجد بها آلية للاستبدال في حالة الاستقالة.

- **الأسباب الحقيقية لاعتماد التزكية:**

يرى مدراء الحكم المحلي أن السبب الأول والأساسي هو فرض العائلات لتشكيل القائمة بناءً على اختيار من يمثلها. فيما يرى مدير آخر أن عدم تنفيذ المجالس للوعود الانتخابية نتيجة الأوضاع السياسية والاقتصادية هو السبب الأساسي. بينما يرى آخر أن الترهل الحزبي والانقسام داخل الحزب نفسه هو السبب في الذهاب إلى التزكية. ورأي آخر يقول إن عدم وجود منافسة سياسية في هذه المواقع يشجع الذهاب إلى التزكية. وفيما إذا كان هناك تدخلات خارجية تقود إلى التزكية، اتفق بعضهم إلى أن التنظيمات الخارجية تفرض أحيانًا التزكية، وبعض الأحيان التدخلات العائلية هي السبب.

ويرى آخر أن عزوف النخب عن الترشح لأسباب سياسية يشجع الوصول إلى قوائم التزكية. من الأسباب الأخرى التي ذكرت كان رؤية الجمهور للمجالس المحلية السلبية كونهم لا يرون دورًا تنمويًا حقيقيًا لهذه المجالس، **وكذلك اعتبروا أن النظام الانتخابي والقائمة النسبية المغلقة يحد من فرص من يرغب بالترشح.** من جانبهم، ممثلو الأحزاب السياسية أجابوا أن السبب الحقيقي هو سيطرة العائلات وضعف الأحزاب السياسية في هذه المواقع، وأن كان البعض منهم يعتبر أن دعم الحزب السياسي للفكرة للحفاظ على السلم الأهلي. **فيما قال النشطاء المجتمعيون أن التداخل ما بين الأحزاب السياسية والعائلات والجهات السلطوية هو السبب الحقيقي لاعتماد التزكية.**

بينما خلال اللقاءات البؤرية ظهرت بقوة مسألة تدخل أجهزة الأمن في سبيل الوصول إلى قائمة توافقية والتأثير على بعض الأفراد الذين كانوا يسعون لتشكيل قائمة. **أما إذا ما أردنا إدراج الأسباب حسب نسب المبحوثين فإنها كالتالي:**

1. الموقف السلبي من المجالس المحلية بسبب أدائها المتواضع وقدراتها المالية المحدودة، وهذا لا يشجع الكفاءات والنشطاء المجتمعيين على تشكيل قوائم انتخابية.
2. النظام الانتخابي النسبي أحد الأسباب الرئيسية لعدم تشكيل قائمة.
3. تدخل أجهزة الأمن في التأثير على من يرغب بتشكيل قائمة خارج القائمة التوافقية.
4. العائلات والمتنفذين في العائلات أهم الأسباب الرئيسية لمنع تشكيل قوائم أخرى عبر استخدام نفوذهم وممارسة الضغط على من يرغب بتشكيل قائمة مختلفة عن القائمة التوافقية.

- **المبادر للتزكية:**

حسب رأيهم، أن من يبادر إلى تشكيل قائمة التزكية هم العائلات والسبب لتجنب سيطرة حزب معين على الانتخابات، ومن ثم تدخل الأحزاب السياسية على الخط. بعض الإجابات في اللقاءات البؤرية أضافت إلى أن أجهزة الأمن تلعب دورًا رئيسيًا في تشكيل قوائم التوافق، بينما قال آخر أن العلاقة بين تنظيم فتح والأجهزة الأمنية يساعد في الوصول إلى قائمة التزكية، بينما قال آخرون أن بعض المتنفذين في المواقع يلعبون دورًا محوريًا في تشكيل قائمة التوافق بحكم علاقاتهم القوية مع أطراف فاعلة في التنظيمات وفي الجهات الرسمية.

- **الخوف من الأحزاب السياسية للمنافسة من خلال الانتخابات:**

بسؤال مدراء الحكم المحلي إذا ما كانت الأحزاب السياسية تخشى المنافسة في الانتخابات، أجمع معظم المدراء على أن الواقع الحزبي المترهل يساهم في الخوف من المنافسة بسبب طبيعة النظام الانتخابي. بينما قال بعض ممثلي الأحزاب السياسية خلال اللقاءات البؤرية أنهم مع الذهاب إلى انتخابات بغض النظر عن نتائجها، وأنهم يرغبون بدور قوي. من جانبهم، أيد مسألة الخوف منسقو لجنة الانتخابات المركزية بأن ترهل الأحزاب هو سبب خوفها من تشكيل قائمة انتخابية باسم الحزب السياسي، ولهذا ارتفعت في الانتخابات الأخيرة عدد القوائم التي اختارت اسم مستقل بعكس مرات سابقة أدرجت ضمن اسم قائمة فتح. من جانبهم، النشطاء المجتمعيون قالوا أن التزاوج بين العائلة والأحزاب السياسية هو السبب الحقيقي، فكلا الجانبين يحاول الاستفادة من الآخر. فيما قال ممثلو الأحزاب السياسية أن الأمر ليس خوفًا كما قيل، إنما هو حرصًا على السلم الأهلي في هذه المواقع، بينما رأى آخرون أن الخوف أصبح ليس المنافسة بين الأحزاب السياسية بعضها البعض، إنما المنافسة بين الأحزاب السياسية من جهة والعائلات من جهة أخرى.

- **دور الانقسام السياسي في حسم القائمة بالتزكية:**

أجمع مدراء الحكم المحلي على أن الانقسام السياسي يعد أحد الأسباب الرئيسية للذهاب للتزكية. وأيدهم في ذلك النشطاء المجتمعيون وممثلو الأحزاب السياسية ومنسقو مكاتب لجنة الانتخابات المركزية، حيث أيدوا أن الانقسام ظهر واضحًا أن له أثر كبير على المشاركة في الانتخابات وتشكيل القوائم بسبب استمرار مظاهر الانقسام السياسي. من جانبهم، النشطاء المجتمعيون قالوا أن للانقسام دورًا أساسيًا في التزكية، لكنه ليس الوحيد، حيث أن الانتخابات الأخيرة أظهرت ترشح قوائم لكل من حركة فتح وحماس، مما يعني أن تأثير الانقسام ربما يكون في مواقع معينة ومواقع أخرى ليس هو السبب. من جانبهم، أيد ممثلو الأحزاب السياسية أن آثار الانقسام تكون واضحة خلال مرحلة إعداد القوائم.

في حين في مراجعة تركيبة مجالس التزكية التي اخترناها للدراسة، تبين أن بعض المواقع شاركت فيها حركتي فتح وحماس وبعض المواقع الحركتين وفصائل أخرى، ولذا فإن تأثير الانقسام بحاجة إلى تحليل أعمق للوصول إلى تأثيراته واختلافها بالنسبة للمواقع. ففي مواقع معينة اعتُبر سبب رئيس، وفي مواقع أخرى تشكلت القائمة من الحركتين المتنافستين.

التوصيات

استحداث المجالس

الطريقة التي يتم اعتمادها لاستحداث المجالس مختلفة ولا يوجد سياسة محددة. الأصل أن يتم وضع معايير لها علاقة بعدد السكان، وقدرة المجلس على الاستمرار وتقديم الخدمة النوعية، وهل هناك حاجة أم وضع المنطقة ضمن صلاحيات مجلس آخر في المنطقة.

تصنيف المجالس القروية

يتضح من خلال البحث المعمق أن استخدام تصنيف مجالس قروية لكل المجالس بغض النظر عن حجمها وقدراتها وعدد سكانها ظلم، خصوصًا في ظل المسؤوليات الموحدة في القانون لكل المجالس. لذا، فالتوصية بشكل دقيق هي تصنيف المجالس بناءً على حجمها إلى (أ، ب، ج) وربط كل مستوى بالمسؤوليات الملقاة على كاهله كمجلس.

بخصوص المجالس التي لا تقدم قوائم

1. يمكن أن يتم التعامل مع المجالس الصغيرة التي لا تتعدى 500 مواطن فيها كمجالس قروية تتكون من (5) أعضاء بدلاً من (9) أعضاء.
2. للمجالس التي يقل عدد سكانها عن 1000 مواطن، يكون عدد أعضائها (7).
3. اعتماد شروط الترشح في التعامل مع لجان تسيير الأعمال، خصوصًا ما له علاقة بالاستقالات لمن يتولى مسؤوليات في المجالس المحلية.
4. إصدار قرار بتحديد موعد للمجالس التي لا تقدم قائمة بعد الانتخابات ولمرة واحدة، وإذا لم تقدم قائمة يتم تخفيض مستوى المجلس كنوع من التنبيهات.

بخصوص مجالس التزكية وتكرارها

1. تغيير النظام الانتخابي إلى النظام الفردي (الأغلبية البسيطة) مع حق انتخاب النصف زائد واحد لكل ناخب للمواقع الصغيرة، والإبقاء على النظام النسبي للمجالس الصغيرة.
2. إخضاع قوائم التزكية لاستفتاء في يوم الانتخابات، ومن يحصل على 25% من أصوات الناخبين يتم اعتمادها.
3. منع الترشح للأقارب من الدرجة الأولى والثانية.
4. التأكد من حيادية المؤسسات العامة، بما فيها أجهزة الأمن، من التدخل في العملية الانتخابية التزامًا بالقانون.
5. زيادة التوعية بأهمية المجالس المحلية في الحياة العامة ودورها التنموي.
6. زيادة التوعية بأهمية الانتخابات كآلية لمنح الشرعية للمجالس المحلية.
7. مواءمة القوانين الناظمة للهيئات المحلية (قانون الهيئات المحلية وقانون انتخابات الهيئات المحلية) لكي تكون الإجراءات في القوانين موحدة.
8. تغيير مسؤوليات المجالس في القانون لتنسجم مع قدرات كل مجلس من المجالس.

التوصيات للأحزاب السياسية

1. التعامل مع الهيئات المحلية انطلاقًا من كونها محطة في الانتخابات يجب استغلالها للتهيئة للانتخابات العامة.
2. الخروج من عباءة العائلات والتعامل مع المؤسسات المدنية انطلاقًا من دورها ودور الحزب في تعزيز دورها.
3. التحالفات في مجالس التزكية التي زاوجت بين الحزب السياسي والعائلة أو الأحزاب السياسية والعائلات ستدفع ثمنها الأحزاب السياسية لاحقًا، وربما بدأت بدفع الثمن في الانتخابات الأخيرة.
4. وضع مسألة التحالفات بيد الأحزاب السياسية في المواقع مع توجيهات عامة حولها من القيادة المركزية، وليس الإحلال محل الحزب السياسي في المواقع.
5. التعامل مع مسألة المتنفذين على أن القرار بيد الحزب داخل الموقع، وعدم القفز عن الحزب السياسي في حالة الشخصيات المتنفذة.

المؤسسات المدنية

1. المواقع التي لم تقدم بها أي قائمة وتلك الخاصة بالتزكية تعاني من عدم الاهتمام بها من قبل المؤسسات، على الرغم من حاجتها إلى الاهتمام لتغيير الواقع.
2. استخدام وسائل التوعية بأشكال مبتكرة يساهم في التحفيز لتحقيق الهدف المرجو منه.
3. الوقوف مع المبادرات المجتمعية والشبابية الساعية إلى تشكيل قوائم وتقديم الدعم الفني لهم.
4. التنسيق فيما بينها لكي لا يتم الإشباع في مواقع على حساب مواقع أخرى.

لجنة الانتخابات المركزية

1. استهداف هذه المواقع بحملة توعية خاصة مختلفة عن الإطار العام للتوعية لما تحتاجه هذه المواقع من اهتمام خاص.
2. تخفيض رسوم الترشيح للمجالس الصغيرة بحيث تناسب حجم المجلس. لأن توحيد الرسوم فيه ظلم ويدفع البعض إلى عدم الترشح.
3. الإعلان عن فتح باب الشكاوى مع بدء العملية الانتخابية للمواطنين لكل ما يتعلق بالانتخابات.
4. تنظيم لقاء مع أجهزة الأمن أو وزارة الداخلية لاستصدار قرار بعدم تدخل الأمن في العملية الانتخابية.

مدراء الحكم المحلي في المحافظات

1. عدم استصدار الأحكام المسبقة حول نتائج الانتخابات واحترام حق المواطنين في المشاركة واختيار من يمثلهم في المجالس.
2. الثقافة الانتخابية هي مجموعة التراكمات التي تتم بناءً على الدورات الانتخابية، ولذا لا يمكن الحكم على النتائج من مرة واحدة.
3. تعيين لجان تسيير الأعمال بالشكل الحالي ولمدة أربع سنوات مخالف للقانون أو التفاف على القانون، ويجب احترام القانون.
4. المجالس المنتخبة تستطيع اتخاذ قرارات غير شعبية كونها وصلت بأصوات الجمهور، بينما التزكية أتت برغبات محدودة وليس استفتاء شعب أو رضى شعبي.

ملحق رقم (1).

المحافظة	طوباس	قلقيلية		جنين		نابلس		طولكرم	
اسم التجمع \ الهيئة	تياسير	فلاميه	كفر لاقف	تعنك	عربونه	النصارية	قريوت	اكتابا	كفر اللبد
اسم ممثل الهيئة المحلية	هارون ابو وهدان	احمد ابو ظاهر	د. رامي عاطف جبر	رائد نادر ابو فيلي	هاشم محمد سعيد ابو حسن	سلمان محمود رمضان ملالحه	يوسف صادق الحج حمد	حمزة علاربه	أ. صقر رجب - رئيس المجلس
المحافظة	سلفيت	رام الله		القدس		الخليل		بيت لحم	اريحا
اسم التجمع \ الهيئة	فرخة	كوبر	سلواد	بيت دقو	الرماضيين	بيت عوا	حوسان	نحالين	الجفتلك
اسم ممثل الهيئة المحلية	مصطفى بكر	محمد عامرية	حسين عبد القادر عمر حامد	جمال داوود رئيس مجلس	احمد زغارنه	يزيد يوسف السويطي	جمال اسماعيل السباتين	جمال سالم نجاجرة	احمد غوانمه \ عضو هيئة

المشاركين في مقابلات مواقع التزكية

المحافظة	طوباس	قلقيلية		جنين		نابلس		طولكرم	
اسم التجمع \ الهيئة	**تياسير**	**فلاميه**	**كفر لاقف**	**تعنك**	**عربونه**	**النصارية**	**قريوت**	**اكتابا**	**كفر اللبد**
اسم الناشط المجتمعي	مراد جابر	ختام مصطفى احمد ظاهر	ليلى خالد عساف	عبد الرحيم سليم داوود ابو فلنه	ناصر صادق ابو حسن	خليل حماد اسعد ملالحة	فكرية عبد الله مرادة	خالد مهراوي	كفاح
المحافظة	سلفيت	رام الله		القدس		الخليل		بيت لحم	اريحا
اسم التجمع \ الهيئة	**فرخة**	**كوبر**	**سلواد**	**بيت دقو**	**الرماضين**	**بيت عوا**	**حوسان**	**نحالين**	**الجفتلك**
اسم الناشط المجتمعي	محمود احمد حسن	منال عمر برغوثي	رحمة عثمان حامد	اسماء احمد اسماعيل داوود	محمد زغارنه	تسنيم السويطي	ياسمين سباتين	هديل احمد عبد الحميد	محمد حسونه عطاونه

المحافظة	طوباس	قلقيلية		جنين		نابلس		طولكرم	
اسم التجمع \ الهيئة	**تياسير**	**فلاميه**	**كفر لاقف**	**تعنك**	**عربونه**	**النصارية**	**قريوت**	**اكتابا**	**كفر اللبد**
اسم الممثل الحزب	عامر الدبك	احمد سعيد ابو ظاهر	عبد الرحيم جبر	اشرف محمد ابو فنيله	عثمان عبد الله محمودبني حسن -فتح	عمار نمر كساب -حماس	ادهم صدقي يوسف موسى - فتح	ندى طوير - ديمقراطية	امين رجوش
المحافظة	سلفيت	رام الله		القدس	الخليل		بيت لحم		اريحا
اسم التجمع \ الهيئة	**فرخة**	**كوبر**	**سلواد**	**بيت دقو**	**الرماضين**	**بيت عوا**	**حوسان**	**نحالين**	**الجفتلك**
اسم الممثل الحزب	محمد علي محمد رزق الله - حزب الشعب	محسن سليمان البرغوثي - جبهة الشعبية	خالد عبد الكريم محمود حامد	مصطفى مرار - فتح	عبد الله دغامين	مؤيد مسالمة - فتح	محمد السباتين	اسامة اسماعيل شكارنه	خضر محمد ابو هنية - فتح

المشاركين في المقابلات في المواقع التي لم تقدم اي قائمة:

المحافظة	طوباس	جنين		نابلس		قلقيلية		رام الله		الخليل		
اسم التجمع \ الهيئة	بردلا	العصاعصة	الكفير	اجنسنيا	نصف جبيل	الرماضين الشمالي	العزب الغربي	كفر مالك	بيتللو	كرمه العصاعصه	امنيزل	امريش-عبده-العلقتين
اسم ممثل الهيئة	محمد صوافطة	خالد محسن وشاحي	محمد عبد اللطيف ذيب ارشيد	محمود اسعد محمود ابراهيم	معين فايز حمدان عوايص		سلمان سلمان	علي باجس علي حمايل	نصر رضوان	رأفت ابو شيخه- رئيس المجلس	علي احريزات -رئيس الهيئة	سامي نصار نصر الشعراوي- رئيس المجلس

المحافظة	طوباس	جنين		نابلس		قلقيلية		رام الله		الخليل		
اسم التجمع \ الهيئة	بردلا	العصاعصة	الكفير	اجنسنيا	نصف جبيل	الرماضين الشمالي	العزب الغربي	كفر مالك	بيتللو	كرمه عصاعصه	امنيزل	امريش-عبده-العلقتين
اسم الناشط المجتمعي	علي فقها	فدوى فؤاد موسى عصاعصة	قعقاع ذيب ارشيد	محمد عزت اسعد ربعيه	عهد محمد صلاح خضر		باسل جلعود	يوسف حماد احمد قاق	اسماء ربحي رضوان	معاذ ابو شيخه	سامح احريزات	سلامة الشعراوي

المحافظة	طوباس	جنين		نابلس			قلقيلية		رام الله		الخليل	
اسم التجمع \ الهيئة	بردلة	العصاعصة	الكفير	اجنسنيا	نصف جبيل	الرماضين الشمالي	العزب الغربي	كفر مالك	بيتللو	امنيزل	كرمه عصاعصه	امريش-عبده-العلقتين
اسم ممثل الحزب السياسي	علي فقها	فخري احمد سلام ديري	حازم غازي عبدالله ارشيد	حيدر احمد حيدر كايد - فتح	مجدي محمد محمود خليل - فتح		نعمة رشيد مراعبة	محمد توفيق بقيرات - شعبية	تيسير محمد سليمان درويش-شعبية	خليل حوشيه	محمد علي عمر - فتح	ابو حازم الدرابيع-فتح

المشاركين في المقابلات على مستوى المحافظات:

المحافظة	الخليل	رام الله	نابلس	قلقيلية	جنين	طوباس
اسم ممثل الحزب السياسي	محمد الجعبري	سعيد المالكي	عماد الدين ايوب محمد اشتيوي	عادل اللوباني "ابووسام"	بشكل كبير في هذه المواقع	بسام مسالمة
الحزب السياسي	حركة فتح	حركة فتح	جبهة النضال الشعبي الفلسطيني	فدا	جبهة النضال الشعبي الفلسطيني	جبهة النضال الشعبي

المحافظة	الخليل	رام الله	نابلس	قلقيلية	جنين	طوباس
اسم ممثل وزارة الحكم المحلي	م. رشيد عوض	سامر جاسر سعيد البرغوثي	سامر جلال خماش	م. فراس النوري	أ. عبد المجيد المدنية	راغب ابو دياك

المحافظة	الخليل	رام الله	نابلس	قلقيلية	جنين	طوباس
اسم ممثل لجنة الانتخابات المركزية	ابراهيم ديرية	فراس شقيرات	محمود حلمي مسيمي	غسان سعيد عيسى ابو حسن -منسق سابق	المهندس خالد سلمان	محمد علان دراغمة

المشاركين في المائدة المستديرة على ٣مستويات (شمال وسط وجنوب)

المحافظة \ الوسط رام الله	المؤسسة\ الجهة	الاسم	المحافظة \ الشمال نابلس	المؤسسة \ الجهة	الاسم	المحافظة \ الجنوب الخليل	المؤسسة \ الجهة	الاسم
1	مجلس بيت دقو	اسماء داوود	1	مجلس قروي نصف جبيل	معين فايز عوايص	1	لجنة الانتخابات- الخليل	محمد ابو رضوان
2	مجلس بيت دقو	مصعب مرار	2	حكم محلي نابلس	انتصار محمد طه سلامة	2	حركة فتح	م. تامر الاطرش ابو سنينة
3	برلمان نسوي كوبر	ابتهال عامر ابو عليا	3	ناشط مجتمعي - قريوت	مجدي محمد محمود خليل	3	مجلس امنيزل	احمد سلامة سليم حريزات
4	برلمان نسوي كوبر	منال عمر برغوثي	4	مجلس قروي اجنسنيا	محمود سعيد	4	رئيس مجلس امنيزل	علي محمد علي حريزات
5	رئيس مجلس بيت دقو	جمال محمد داوود	5	الحكم المحلي طوباس	راغب ابو دياك	5	بلدية الرماضين	شحدة سليمان الشحور
6	مجلس قروي كفر مالك	ياسر اسماعيل حمايل	6	حكم محلي نابلس	م.سامر خماش	6	الرماضين	انيس زغارنه
7	كفر مالك	يوسف جمال	7	جبهة النضال الشعبي - جنين	ممدوح حسين تركمان	7	مجلس قروي كرمه	رافت طه ابو شيخة
8	كفر مالك	محمد توفيق بعيرات	8	جبهة النضال الشعبي - نابلس	سامح محمود حسين حسان	8	مجلس قروي امريش	سامي شعراوي
9	كوبر	باسل فهد ابو الحاج	9	المرصد	د.طالب عوض	9	الحكم المحلي الخليل	منذر الجنيدي
10	كوبر	محسن سليمان برغوثي	10	مجلس قروي قريوت	يوسف صادق معمر	10	بلدية نحالين	جمال سالم نجاجرة
11	المرصد	طالب عوض	11	لجنة الانتخابات -نابلس	محمود المسيمي	11	ناشطة	زينة نضال شريتح
12	حركة فتح	سعيد المالكي	12	لجنة الانتخابات - طوباس	محمد دراغمة	12	ناشطة	حبيبة امجد مسك
13	حركة فتح	دلال سلامة	13	لجنة الانتخابات — قلقيلية	جميل شمالي	13	ناشطة	بيلسان نضال حجة
14	لجنة الانتخابات المركزية	فراس اشقيرات	14	بلدية كفر اللبد	امين برهوش	14	ناشطة	تلين وائل المدبوح
15	مديرية الحكم المحلي سلفيت	محمد جاد الله	15	حكم محلي -نابلس	محمد شعبان	15	ناشطة	سدين حسين فاخوري
16	مديرية الحكم المحلي رام الله	م. علي ابوعياش	16	مجلس عزبة السلمان	احمد حسين سعيد	16	محاضرة جامعية	كوثر بروش ابو زعرور
17	مديرية الحكم المحلي رام الله	سامر برغوثي	17	مجلس فرخة — سلفيت	امل تلاوي	17	المركز الشبابي المجتمعي	عبد الله قباجة
18	نائب مدير عام القدس-حكم محلي	شادي بدارين	18	مجلس فرخة - سلفيت	محمد حسن	18	حكم محلي بيت لحم	اروى ابو الهيجا
19	فريق حماية الجيب	ليندا فرج	19	قريوت	ادهم صدقي يوسف	19	لجنة الحكم المحلي بيت لحم	ابراهيم ديرية
20	عضو بيتللو	تيسير درويش	20	نابلس	عروب ابو عيشه	20		
21			21	مجلس عزبة السلمان	نعمة رشيد	21		

المشاركين في الورشة الوطنية

الرقم	المحافظة	المؤسسة \ الجهة	الاسم
1	مركزي رام الله	الحكم المحلي – نابلس	انتصار محمد طه سلامة
2		مجلس قروي كفر مالك	محمد توفيق نعيرات
3		مجلس قروي كفر مالك	يوسف جمال
4		مجلس قروي كفر مالك	ياسر حمايل
5		مركز المنتدى الثقافي	سجود جمهور
6		مركز المنتدى الثقافي	بنان صلاح حميد
7		مركز المنتدى الثقافي	رغد صلاح حميد
8		مركز المنتدى الثقافي	لبنى محمد عبد الله عيسى
9		مركز المنتدى الثقافي	مها يحي ربيع
10		مركز المنتدى الثقافي	ميسون ابراهيم حمد
11		مركز المنتدى الثقافي	تالا عقبة ربيع
12		مركز المنتدى الثقافي	خالد منصور
13		مركز المنتدى الثقافي	حسام الشيخ
14		مركز المنتدى الثقافي	فارس خضور
15		مركز المنتدى الثقافي	محمد حسن احميد
16		مؤسسة مفتاح	د. تحرير الاعرج
17		الحكم المحلي -رام الله	نسرين الرفاعي
18		الحكم المحلي – سلفيت	محمد جاد الله
19		لجنة الانتخابات المركزية	انيس ابو السباع
20		لجنة الانتخابات المركزية	لما حمد الله
21		ملتقى الحريات	اشرف عكه
22		مؤسسة الحق	نوار بدير
23		حركة فتح	سعيد المالكي
24		جبهة التحرير الفلسطينية	محمد التاج
25		مركز شمس	رناد موسى
26		مديرية الحكم المحلي -رام الله	سوزان استيتية
27		الحكم المحلي – بيت لحم	سليمان ابو مفرح
الرقم	المحافظة	المؤسسة \ الجهة	الاسم
28	مركزي رام الله	مركز افق للدراسات والابحاث	حنان صباح
29		الحكم المحلي رام الله	نجية اليماني
30		الهيئة المستقلة لحقوق الانسان	طاهر المصري
31		الحم المحلي - طولكرم	د. راغب ابو دياك
32		حكم محلي طولكرم	هشام يعقوب
33		حكم محلي	محمد محيسن
34		وزارة الحكم المحلي – رام الله	باسم حدايدة
35		مرصد العالم العربي للديمقراطية والانتخابات	شفاء بشارات
36		مرصد العالم العربي للديمقراطية والانتخابات	عارف جفال

مرصـد العــالم العربي للديمقــراطية والانتخـــابات

رقـم تلفون: 02 / 2959923

الموقـع الالكـتروني للمركـز: www.marsadarabi.org البريد الالكتـروني للمركز: info@marsadarabi.org

تم طباعة هذه الدراسة ضمن برنامج الشراكة مع مؤسسات المجتمع المدني بالتعاون مع لجنة الانتخابات المركزية

بتمويل من الاتحاد الأوروبي

" الآراء الواردة في هذه الدراسة لا تمثل بالضرورة رأي لجنة الانتخابات أو الاتحاد الأوروبي"

مرصد العالم العربي للديمقراطية والانتخابات

لجنـة الانتخابات المركـزية - فلسطين
Central Elections Commission - Palestine

بتمويل من

الاتحـاد الأوروبـي